تعبئة موارد مالية اضافية للتعليم العالى فى مصر

دكتور محمد صبرى الحوت
كلية التربية ـ جامعة الزقازيق

الجـــزء الأول
الموضـــوع والمشـــكلة

تعتمـد التنميـة الاقتصادية والاجتماعية فى كل من الدول المتقدمة والناميـة ـ الى مـدى بعيد ـ على الاستخدام الفعال والمناسب للموارد البشرية والمادية التى تملكهـا . وباعتبـار ان نوعيـة الموارد البشرية تلعب دورا اسـاسيا فى تعظيم الفائـدة من الموارد المادية ، فانه يجب اعطاء اولوية لتنمية هـذه الموارد البشرية والتى تحدث اسـاسا من خـلال الانظمة التعليمية .

يضاف الى هذه الاهمية للتعليم ، والذى يعتبر استثمارا انتاجيا من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ، انه وسيلة لتحقيق تكافـوء الفرص ، حينما لا يكون الشخص المناسب للتعليم بدرجة كافية محروما منـه بسبب عـدم قدرته على الدفع (٤ : ٢) .

الا انـه على الرغم من هـذا القبول الواسع للتعليم كاداة اساسية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فان البعض يرى انـه مازال لا يسهم بفعالية فى هذه التنمية . فطبقا للبنك الدولى (٣٩ : ٦ـ١٤) ، توجد اربعـة اسـباب رئيسية لهـذا الوضع . اولا : انخفاض الاستثمار فى التعليم ككل . فكما يظهر من جدول (١) تغيرت حصة الانفاق العام على التعليم من الميزانية العـامة بين عامى ١٩٦٥ ، ١٩٨٠ كما يلى :

(أ) فى افريقيا من ١٦٪ الى ٤ر١٦٪ .
(ب) فى آسـيا من ٢ر١٤٪ الى ٧ر١٢٪ .
(ج) فى امريكـا اللاتينية والكاريبى من ٧ر١٨٪ الى ٣ر١٥٪ .

(د) فى اوربـا ، الشرق الاوسط وشمال افريقيا من ٤ر١٢٪ الى ٢ر١٢٪

جـدول رقم (١)

حصة الانفاق العام على التعليم من الميزانية العامة

المنطقة	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠
افريقيـــا	١٦	١٦ر٤	١٥ر٧	١٦ر٤
آســـيا	١٤ر٢	١٣ر١	١٢ر٢	١٢ر٧
اوربا ، الشرق الاوســـط وشمال افريقيا	١٢ر٤	١٢ر٥	١١ر٥	١٢ر٢
امريكا اللاتينية والكـــاريبى	١٨ر٧	١٨ر٩	١٦ر٥	١٥ر٣
الـدول النامية	١٦ر١	١٥ر٨	١٤ر٥	١٤ر٧
الـدول المتقدمة	١٦	١٥ر٥	١٤ر١	١٣ر٧

المصـــدر :

UNESCO, Statistical Yearbook, 1974 & 1984.

وكامثلة لبعض الدول نجـد ان ميزانية التعليم كنسبة مئوية من ميزانية الحكومة فى جمهورية كوريا ، تغيرت من ٢٠ر٧٪ عام ١٩٨٤ (٣١:٢٤) الى ٢٠ر٣٪ عام ١٩٨٥ (٣٥:٢٥) . ومن الملاحق (١) ، (٢) ، (٣) يتضح ان هذه النسبة تتناقص ، او على الاقل راكدة ، فى المانيـــا الاتحادية ، بولنـدا ، والصين . كما ان الوضع مشابه فى مصر حيث انخفضت النسبة من ٩ر٤٪ عام ١٩٨١ الى ٨ر٩٪ عام ١٩٨٣ (٣٤ : جدول ٤-١) ، مع عدم الاخذ فى الاعتبار ميزانية التعليم الازهرى.

ثانيا : سوء توزيع الموارد بين مستويات التعليم المختلفة . فبسبب الطلب الشـديد على التعليم العالى تنفق بـلاد كثيرة حصة متزايدة من الموارد المخصصة للتعليم على التعليم العـالى اكثر مما تنفق على التعليم الابتدائى . على سـبيل المثال ، انخفض الانفاق الجارى العام على التعليم الابتدائى فى شـــرق افريقيا من ٨ر٦٨٪ عام ١٩٦٥ الى ١ر٦٥٪ عـــام ١٩٨٠ ، بينما ازدادت النسبة الخاصة بالتعليم العـالى

من ١ر٦٪ الى ٥ر٢١٪ فى نفس الفترة . ويتشابه الوضع فى الدول المتقدمة حيث انخفضت مخصصات التعليم الابتدائى من ٧ر٤٤٪ الى ٦ر٣٦٪ ، وازدادت نسبة التعليم العالى من ٩ر١٣٪ الى ١ر١٩٪ فى نفس الفتـرة .

يعطى الملحق (٤) أمثلة لتواجد نفس الاتجاه فى بعض الدول : ففى مصر انخفض الانفاق الجارى العـام على التعليم قبل العالى من ٧٠٪ عـام ١٩٧٥ الى ٦٨٪ عـام ١٩٨١ ، بينما ازداد ذلك المخصص للتعليم العـالى من ٣٠٪ الى ٣٢٪ فى نفس الفترة . فى جمهورية كوريا ، انخفضت هـذه النسبة من ٩ر٤٩٪ عام ١٩٨٠ الى ٨ر٤٨٪ عام ١٩٨٤ للمرحلة الاولى ، بينما ازدادت النسبة الخـاصة بالمرحلة الثالثة من ٧ر٨٪ الى ٣ر١٢٪ فى نفس الفترة .

ثالثا : الاستخدام غير الفعال للموارد داخل مؤسسات التعليـم والذى تعتبر معـدلات الرسـوب والتسرب العالية مؤشرا له . كمـا تنشأ اللافعاليات داخل المدارس ايضـا عندما لا يستطيع الطـلاب ذوى الدخل المحدود والقـدرة الجيدة على التعليم ان يضمنوا اماكن لهم فى المستوى التعليمى التالى اما بسبب تسربهم لاسباب اقتصادية، او لأنهـم لا يستطيعون المنافسـة مع الطلاب ذوى الخلفية الاقتصادية والاجتماعية المرتفعـة .

رابعا : عدم التساوى فى توزيع الفرص التعليمية بين مجموعات الدخـل المختلفة . فنجـد ان الافـراد القليلين الذين فازو بدخـول التعليم العـالى يحصلون على دعـم اكثر من هؤلاء فى المراحـل الاقل . بالاضافة الى ذلك ، تشير الدلائل المختلفة الى ان المجموعات الغنية الاكثر تمثيلا فى كل مستويات التعليم ، وخاصـة فى التعليـم العـالى . من ذلك نجـد ان الطلاب من مجموعات الدخل العليـا فى كولومبيا وماليزيا حصلوا على ٦٠٪ و ٥١٪ على الترتيب من كل الانفاق العـام على التعليم العالى عام ١٩٧٤ ، بينما هؤلاء من الاسر منخفضة الدخل حصلوا على ٦٪ و ١٠٪ على الترتيب (٣٩ : ٦١ ، ملحق ١٣) .

الا انه على الرغم من هذه الزيادة فى ميزانية التعليم العالى بالمقارنة بمستويات التعليم الاخرى ، فانها مازالت منخفضة تماما لمقابلة الطلب الاجتماعى المرتفع على هذا النوع من التعليم ، ولمقابلة تكاليفه العالية والتى تعتبر مشكلة حاسمة تواجه معظم الدول النامية . تلك المشكلة التى - متحدة مع الركود الاقتصادى الحالى - تضع ميزانيات حكومات هذه الدول تحت ضغوط شديدة (١:١٣) . واكثر من ذلك ، يمكن القول انه من المهم جدا ان نضع فى الاعتبار صعوبة تبرير الانفاق على جامعة اخرى فى الوقت الذى توجد فيه نسبة عالية من سكان البلد اميين (١:٢١) .

ولهذا يتفق التربيون والاقتصاديون على ان التعليم العالى يواجه ازمة مالية خطيرة ، تلك الازمة التى اجبرت بعض المعاهد على الحد من انشاء برامج وانشطة جديدة ، اعطاء دعم غير مناسب للبرامج الحالية ، او الغاء بعضها تماما (١:٣٠) .

طبقا لـ P. Williams (١٩٨٦) فان الفجوة فى موارد التعليم تظهر بسبب ان تكلفة الوفاء بتعهدات الحكومات فيما يتعلق بالامداد التعليمى ، وبسبب ان تنفيذ الاهداف المستقبلية التى وضعتها هذه الحكومات تتعدى الموارد التى تحت ايديها . وتتمثل الخيارات الثلاثة الاساسية المتاحة امام اية حكومة لمواجهة فجوة الموارد ، فيما يلى :

اولا : ان تقلل الامداد التعليمى الذى تقوم به فعلا او تنوى القيام به ، اما كميا بتخفيض الامداد التعليمى الكلى بنسبة معينة ، او كيفيا بتقديم مدخلات ذات نوعية اقل .

ثانيا : ان تدير النظام باسلوب اقل تكلفة بدون فقد فى الكم والكيف وذلك عن طريق شراء مدخلات اقل تكلفة ، التخلص من الهدر ، الاستخدام الفعال للموارد المعطاة فعلا للنظام ، وتبنى تكنولوجيا اكثر فعالية فى التعليم .

ثالثا : ان تعبىء موارد اضافية (٣٦ : ٢٣١ - ٢٣٢) . وهذا البديل هو نقطة الاهتمام للبحث الحالى .

١ ـ مشـــكلة الدراســـــة :

بالاضافة الى ما اشير اليه سابقا ، يمكن تلخيص وضع التعليم العـالى فى مصر ، والذى سيناقش بالتفصيل فى الجـزء الثانى ، فيما يلى :

(أ) موارد ماليـة غير كافيـة ٠

(ب) زيادة فى القيد الطلابى تغيرت من ٥ر١٣٪ عام ١٩٧٥ الى ٢١٪ عام ١٩٨٣ (٣٤ : جدول ٣ ـ ٢) من الفئة العمرية المقابلة ٠

(ج) حاجة ملحـة لتحسين نوعية التعليم فيه ٠

كل هـذا يـؤدى الى السؤال الاساسى لهـذه الدراسة ، والذى يتمثل فى :

ما الطرق البديلة لتعبئة موارد مالية اضافية للتعليم العالى فى مصـــر ؟

٢ ـ أهـــداف الدراســـة :

يمكن تحديد الاهداف الاساسية للدراسة فيما يلى :

٢ ـ ١ ـ وصف مصادر تمويل التعليم العالى فى مصر وفى بعض الدول الاخـرى ٠

٢ ـ ٢ـ تحليل تطور القيد الطلابى فى التعليم العالى فى مصر وعلى المستوى العالمى ٠

٢ ـ ٣ ـ تحليل الانفاق العام على التعليم العالى بدلالة :

٢ ـ ٣ ـ ١ نسبة الانفاق العام على التعليم الى الناتج القـومى الاجمالى ٠

٢ - ٣ - ٢ - النسبه المئوية المخصصة للتعليم من الميزانيـــة العـامة الكلية .

٢ - ٣ - ٣ - الانفاق على التعليم لكل ساكن .

٢ - ٤ - القاء الضوء على تأثير ندرة الموارد على نوعية التعليم فى التعليم العـالى .

٢ - ٥ - التعرف على الخبرة العالمية فيما يتعلق بالطرق البديلة لتعبئة موارد اضافية للتعليم ، وتبين الى اى مـدى يمكن الاستفادة منها لتعبئة موارد اضافية للتعليم العالى فى مصر .

٣ - مجـال الدراسـة :

تتركز الدراسـة على الانفـاق العام على التعليم مع استبعاد الانفاق الخـاص بسبب نـدرة الاحصاءات . وعلى ايـة حال يمكن افتراض ان وضع الانفاق الخاص فى الاعتبار سـوف يغير بعض النتائج بدرجـة كبيـرة .

علاوة على ذلك ، فان البيانات الخاصة بجامعة الازهر غيـر متضـمنة .

تنقسم الدراسـة الى ثلاثة اجزاء وقائمـة بالمراجع المستخدمة.

٤ - خطـة الدراسـة :

يتضمن الجـزء الاول اهمية واهداف ومجال الدراسة . ثم يتناول الجزء الثانى دراسـة وضع التعليم العالى فى مصر مقارنا بالوضع العالمى ، وذلك من خـلال :

(ا) مصـادر التمويـل .

(ب) تطـور القيـد .

(ج) الانفاق العام على التعليم .

(د) تأثير الازمة المالية على نوعية التعليم فى هذا المستوى .

اما فى الجـزء الثالث فتناقش الطرق البديلة لتعبئة مـوارد اضـافية للتعليم العالى ومبررات اسـتخدام هـذه البدائل فى الدول المختلفـة .

الجـــزء الثـــانى
الوضـع المـالى للتعليـم العـالى

يلاحظ ان الطلب على التعليم العالى فى معظم بلـدان العـالم يفـوق الموارد المخصصة لتمويل معاهدة ، بالاضافة الى ان تكلفة هذا التعليم تتزايـد بصـفة مستمرة • ويرجع هـذا الى ارتفاع المستويات والتوقعات المتعلقة بالأدوات والاجهزة المطلوبة للتعليم الجيد ، والى ان المدرسين اصبحوا افضل تعليمـــا وتدريبـــا - نسبيا - ومن ثم يطالبون بمرتبـات اكبر ، وايضـا الى التأكيـــد الكبير على تضمين دراســات عملية وتطبيقية فى المناهج الدراسية •

الا ان الوضع الاقتصادى فى كثير من الدول النامية يعـــوق حكوماتها عن زيادة الانفـاق العام بالمعدل المطلوب للاستجابة بهـذا الطلب بدرجة كاملة (٨ : ١) • ففى اوقات التقشف الاقتصادى تواجه الحكومات بانخفاض مصادر الدخل ، وبقيود سياسية على زيـــادة الضرائب • ولـذا فان الحاجة الكلية الى خفض الاستهلاك والاستثمار تنعكس غالبـا كحاجة الى خفض انفـاق الحكومة • ويعتقد البعض - فى هـذا الشـأن - ان بعض القطاعات اكثر تعرضـا للتخفيضات من غيرها حيث تكون القطاعات الاجتماعية عادة اكثر تعرضا وقطـــاع الدفـاع ، مثلا ، اقل (١٤ : ٣٧) •

يـــرى P. Scott (١٩٨٥) انه ينتشر حاليا افتراض فى بـــلاد كثيرة مـؤداة ان التعليم العالى قد دخل فترة انحدار ، وذلك بعـد التوسع الكبير الذى شهده فى السنوات ٤٥ - ١٩٧٥ • هـذا التغيـر الذى يبـدو وكأنـه متحد بانحدار مشابه فى توقعات المجتمع من التعليم العـالى وفى الثقـة الذاتية لكل من الافراد والمعاهد داخـــل النظـام التعليمى (٢٩ : ١٩٥) •

١ - مصـادر تمويل التعليم العـالى :

تتأثر مصادر تمويل التعليم العالى - الى مـدى كبير - بالنمط الاقتصـادى الذى تتبناه البـلد ، بمعنى اقتصاد سـوق ، مخطط ، او مختلط • وســوف تعرض الدراسـة فيما يلى نماذج لمصـادر تمـويل

التعليم بصفة عامة ، ولمصادر تمويل التعليم العالى بصفة خاصة .

١ - ١ - فى الهند :

يمكن تصنيف المصادر المتعددة لتمويل التعليم فى الهند ، كما يلى :

١ - ١ - ١ - القطاع الحكومى : الحكومة المركزية ، حكومة الولاية ، والحكومة والاجهزة المحلية .

١ - ١ - ٢ - القطاع الخاص وغير الحكومى : الطلاب واولياء الامور (رسوم الدراسة وتكاليف الصيانة) وبقية المجتمع (الهبات والمنح) .

وقد ازدادت حصة الحكومة المركزية وحكومة الولاية من التمويل التعليمى الكلى ، باستثناء انفاق الاسرة ، من ٥٧٪عام١٩٥١/٥٠الى٨٠٪ عام ١٩٨١/٨٠ . كما انخفضت حصة القطاعات الاخرى ، من ذلك على سبيل المثال انخفض اسهام الرسوم الدراسية الى ١٢٪ عام ٨٠/ ١٩٨١ من حوالى ٢٠٪ عام ١٩٥١/٥٠ (٣١ : ١١ - ١٢) .

١ - ٢ - فى جمهورية كوريا :

تحدد ميزانية التعليم بواسطة الحكومة المركزية التى وضعت ضريبة للتعليم كضريبة خاصة لمدة خمس سنوات اعتبارا من عام ١٩٨٢ ، وذلك بسبب عدم ملاءمة مخصصات الميزانية العامة لمقابلة التكاليف الكلية للتعليم القومى . وطبقا لقانون التعليم وقانون المنح الحكومية لتمويل التعليم المحلى ، يتم الحصول على التمويل المطلوب للتعليم المحلى من خلال الضرائب الخاصة المفروضة لصالح التعليم والعلم والفن ، ومن رسوم تأجير الممتلكات الحكومية المحلية . وبالاضافة الى ذلك ، تخصص الحكومة المركزية جزءا هاما من الميزانية العامة ومن دخول ضريبة التعليم لدعم تمويل التعليم المحلى بما يحقق توازن تطور التعليم فى الدولة ككل (٢٥ : ٣٤) .

١ - ٣ - فى بولنـــدا :

يتمثل المصدر الرئيسى لتمويل التعليم فى ميزانية الدولة سواء كانت المركزية أو المحلية . أما مصدر التمويل الثـــانى فيتمثـــل فى المخصصات الماليـــة من المصانع والمنظمات الاجتماعية المخصصة لهـذا الغرض . كما تأتى موارد ماليـة اخـرى من الاسهامات التطوعية التى تتم بواسـطة الافراد والمنظمات المدنية .

وبالنسبة للمخصصات المالية الخاصة فهى تشكل جـزءا صغيرا من المخصصات المالية الكلية للتعليم . ويأتى صغر هذه الحصة من حقيقة ان الدسـتور البولندى يكفل مجانية التعليم فى جميع انـواع المدارس والمؤسسات التعليمية (٢٠ : ١١) .

١ - ٤ - فى بوتســـوانا :

يعتبر دور الاسرة فى تمويل التعليم العـالى صغيرا جدا حيث تقـوم الحكومة بتمويل اكثر من ٩٥٪ من نفقاته ، والذى يتضمن رسوم الدراسة السنوية ، رسوم السكن ، الكتب ، الانتقال ، وحتى مصـروف الجيب (٢٦ : ٨٦) .

١ - ٥ - فى المملكة المتحـدة :

يختلف مصدر تمويل التعليم العالى تبعـا لنوع معاهدة . فتوجد معـاهد قليـلة مثل الجامعة المفتوحة وبعض الكليات التطوعية تدار بواسطة هيئات طائفية تحصل على منح مباشرة من الجهات المهتمة بتمويل التعليم والعلوم . اما الجـــامعات البريطانية فتحصل على تمويلها من مصـادر متعددة اكثرها اهمية لجنـة منح الجامعة التى توفد حوالى ٣/٤ دخل الجامعة ، ويأتى الباقى من جهات اخرى مثـل منح البحث (٢ : ٩٣ - ٩٤) .

١ - ٦ - فى زامبيـــا :

يتبين من دراســة عن التعليم العـالى وسوق العمل فى زامبيـــا انه على الرغم من ان المصدر الرئيسى لتمويل التعليم العالى هـــو ميزانية الحكومة (٣ر٥٥٪) ، فان القطاع غير الحكومى يسهم ايضا بنصيب كبير (٧ر٢٥٪) (٢٧ : ٢٩٧) .

١ - ٧ - فى مصـــــر :

تعتبر الدولة مسئولة عن تمويل التعليم الذى يكلفه الدســـتور بالمجـان فى كل المستويات بدايـة من التعليم الاساسى وحتى التعليم العـالى . وفى هـذا الشأن تخصص الحكومة ميزانيات للوزارات المعنية بالتعليم ، ثم تقـوم الاخيرة بتوزيع هـذه المخصصات على الاجهزة التعليمية المختلفة المنتمية اليها فى المحافظات (١ : ٢٥) .

ومن دراسـة عن التعليم الجامعى وسوق العمالة فى مصر يتضح ان المصدر الرئيسى لتوفير الاعتمادات المالية لطلاب الجامعة هو الدعم الاسـرى ، حيث يظهر ان اكثر من ٥٠٪ من الطلاب يعتمدون كليـة على دعم الاسرة وان ٧٠٪ يعتمدون على الاقل فى نصف نفقـاتهم على الدعـم الاسرى . بالاضافة الى ذلك وكما يظهر من جدول (٢) فان المنـح الجامعية تقـدم تمويلا جزئيا لحوالى ١٣٪ من الطلاب وتمويلا كليـا لاقل من واحـد فى المائة . اما المنـح الحكومية فتقدم تمويـلا جزئيا لحوالى ٥٪ وتمويلا كليـا لاقل من واحـد فى المائة . وينطبق نفس الكلام على القروض الحكومية ، فى حين تقـدم القروض غيـر الحكومية تمويلا جزئيا فقط لحوالى ٢٪ (٢٨ : ١٤٧ - ١٤٨) .

جـــدول رقم (٢)

مصادر تمويل طـلاب التعليم الجامعى فى مصر

المصـــدر	النســـبة المئـــوية للتمـــويل			
	لا احـــد (١)	اقـل من ٥٠٪(٢)	اقـل من ١٠٠٪(٣)	١٠٠٪(٤)
منح حكومية	٩٥ر٠٠	٣ر٨	١ر٠٠	٠ر٢
قروض حكومية	٩٥ر٣	٤ر٠٠	٠ر٦	٠ر١
منح جامعية	٨٧ر٠٠	٩ر٤	٣ر٢	٠ر٤
دعـم اسـرى	٢٣ر٥	٦ر٧	٢٢ر١	٤٧ر٥
تمويل شخصى	٨٩ر٦	٦ر٦	٣ر١	٠ر٧
قرض غير حكومى	٩٧ر٩	١ر٩	٠ر٣	صفر
اخـــــرى	٩٣ر٧	٤ر٩	١ر١	٠ر٣

ملاحظـات :

(ا) بسبب التقريب لا يكون المجموع مساويا ١٠٠٪ بالضبط ٠

(ب) تعرف مجموعات التمويل كما يلى : (١) صفر ٪ ، (٢) اكثر من صفر وأقل من ٥٠٪ ، (٣) ٥٠٪ أو أكثر وأقل من ١٠٠٪ و (٤) ١٠٠٪ ٠

المصـــــدر :

Sanyal, B. et.;al., Uuiversity Education and the Labour Market in the Arab Republic of Egypt, UNESCO/IIEP, Pergamon Press, Paris, 1982, P. 148.

الا انـه على الرغم من اهمية الدعم الاســـرى لطلاب الجامعة ، خاصة بالنسبة لرسوم التسجيل ، الملابس ، المواصلات ، والكتب ، فانـه مازال غير كاف بمقارنته بحجم الانفاق الحكومى ٠

٢ ـ تطور القيد فى التعليم العالى :

٢ ـ ١ ـ الوضع على المستوى العالمى ٠

شهد التعليم العالى توسعا كبيرا اثنـاء الستينات فى معظم بلدان العالم ٠ ففى الدول المتقدمة ، ازداد القيد فى التعليم العالى بحوالى ٢ر٨٪ سنويا ، بينما كانت النسبة فى الدول النامية ١٠ـ ١١٪ سنويا ٠ الا انـه اثناء الفترة ٧٠ـ١٩٧٥ انخفضت هذه النسبة الى ٣ر٤٪ سنويا فى الدول المتقدمة ، بينما استمر الوضع على ما كان عليه فى الـــدول النامية (١٦ : ٣٠٩) ٠

يبين جدول (٣) متوسط الزيادة السنوية للقيـد فى التعليم العالى من ١٩٧٠ الى ١٩٨٠ ، ومن ١٩٨٠ الى ١٩٨٤ ٠

متوسط الزيادة السنوية للقيد فى التعليم العالى
جـــدول رقم (٣)

المنطقـــة	الســـنة	الزيادة السنوية ٪
افريقيا (باستثناء	٧٠-١٩٨٠	١٤ر٢
الدول العربيـــة)	٨٠-١٩٨٤	٩
آســـيا (باستثناء	٧٠-١٩٨٠	٧ر١
الدول العربيـــة)	٨٠-١٩٨٤	٥ر١
الدول العربيـــة	٧٠-١٩٨٠	١٢ر٥
	٨٠-١٩٨٤	٦ر٩
اوربـــا (متضمنة	٧٠-١٩٨٠	٣ر٤
الاتحـاد السوفيتى	٨٠-١٩٨٤	١ر٣
امريكـا اللاتينيـــة	٧٠-١٩٨٠	١١ر٥
والكـــاريبى	٨٠-١٩٨٤	٥ر١
امريكـا الشمالية	٧٠-١٩٨٠	٦ر٣
	٨٠-١٩٨٤	٦ر٣
الدول المتقـدمة	٧٠-١٩٨٠	٣ر٥
	٨٠-١٩٨٤	١ر٢
الدول النـــامية	٧٠-١٩٨٠	٩ر٤
	٨٠-١٩٨٤	٥ر٨

المصـــدر :
UNESCO, Staistical Yearbook, 1986, Table 2.3

ويمكن تلخيص اسباب هـذا الانخفاض فى القيـد فى التعليـم العالى ، كما يظهر من جدول (٣) (انظر ايضا الملحق (٥) للمقارنة مع المستويات الاخرى) ، فيما يلى :

(ا) مشكلة التشغيل للقوى البشرية عالية المستوى التعليمى التى انتشرت الان فى معظم الـدول المتقدمة والنامية والتى ادت الى انخفاض الطلب على التعليم العالى .

(ب) الشعور بالاحباط من تبنى الاتجاه الكمى للتوسع فى التعليم العالى والذى ساد فى فترة الستينات مما ادى بالباحثين ومتخذى القرار الى ادخال الاعتبارات الكيفية فى الاعتبار ٠

(ج) التكاليف العالية للتعليم العالى وكيفية مقابلة هذه التكاليف ، والتى اصبحت موضع اهتمام فى كل مكان (١٦ : ٣٠٩ - ٣١٠) ٠

يعطى الملحق (٥) تطور توزيع القيد الكلى حسب مستوى التعليم من عام ١٩٧٠ الى عام ١٩٨٤ والذى يتضح منه تناقص القيد فى المرحلة الاولى كنسبة مئوية من القيد الكلى : من ٨ر٥٤٪ الى ٤ر٤٨٪ فى الدول المتقدمة ومن ١ر٧٨٪ الى ٣ر٧٠٪ فى الدول النامية ومن جهة اخرى يتضح ايضا تزايد النسبة الخاصة بالتعليم العالى من ٥ر٩٪الى ٨ر١٣٪ فى الدول المتقدمة ومن ٨ر١٪ الى ٤ر٣٪ فى الدول النامية ٠

وفى ضوء توزيع القيد الطلابى حسب مراحل التعليم المختلفة فى بعض الدول ، مرتبطا بتوزيع الانفاق الجارى العام على هذه المراحل (انظر الملحق (٤)) يمكن تبين الى أى مدى يكون الاهتمام المعطى للتعليم العالى مقارنا بالمراحل الاخرى ٠ وهذا الوضع يؤدى الى طرح التساؤل التالى :

الى أى مستوى تعليم يجب ان تعطى الاولوية ؟

الى المستوى الاول : اساس الهرم التعليمى ومعدل العائد الاجتماعى المرتفع ٠ ام الى المستوى الثالث : قمة الهرم التعليمى ونسبة صغيرة من السكان ومعدل العائد الفردى المرتفع ٠

بالاضافة الى ذلك ، وفى ضوء الحقيقة ان معظم الدول لم تعد تستطيع تحمل التكلفة المتزايدة للتعليم العالى الذى مازال يعانى من طلب اجتماعى قوى ، يمكن طرح التساؤل التالى :

لماذا لا يشارك المستفيدون من التعليم العالى فى تحمل تكلفته - بطريقة ما - استمرارا لتوسعه وتحسينا لنوعيته ؟

وهـذا سوف يؤدى بالتالى الى تحسين الوضع فى المرحلة الاولى من ناحيـة القيـد ، التمويل ، والنوعية .

٢ - ٢ - الوضع بالنسبة للتعليم العـالى فى مصر .

تظهر الدلائل ان التعليم العالى فى مصر يعانى من طلب اجتماعى متزايـد بسـبب المكـانة الاجتماعية العـالية التى يحصل عليهـا خريجوه والعائد المالى المرتفع الذى يحصلون عليـه بالمقارنة بخريجى المراحل الاخـرى . ومن جدول (٤ يمكن تبين نسـب القيد فى التعليم العـالى فى مصر كنسبة مئوية من الفئة العمرية المقابلة .

جـــدول رقم (٤)

القيـــد فى التعليم العـالى المصـــرى

كنسبة مئـوية من الفئـة العمرية المقـابلة

السـنة	الجنس	القيـد كنسبة مئوية من الفئـة (٢٠ - ٢٤)
١٩٧٥	جملـــة	١٣ر٥
	ذكـــور	١٨ر٥
	انـــاث	٨ر٣
١٩٨٠	ج	١٧ر٦
	ذ	٢٣ر٤
	ث	١١ر٤
١٩٨١	ج	١٨ر٩
	ذ	٢٥
	ث	١٢ر٤
١٩٨٢	ج	١٩ر٩
	ذ	٢٥ر٩
	ث	١٣ر٤
١٩٨٣	ج	٢١
	ذ	٢٧ر٤
	ث	١٤ر١

المصـــــدر :
UNESCO, Statistical Yeabook, 1986, Table 3:2

يتضح من هذا الجدول ان القيد فى التعليم العالى المصرى يتزايد بالنسبة للجملة ، الذكور ، والاناث من ٥ر١٣٪ ، ٥ر١٨٪ ، و ٣ر٨٪ عـام ١٩٧٥ الى ٢١٪ ، ٤ر٢٧٪ ، و ١ر١٤٪ عام ١٩٨٣ ، على الترتيب (انظر ايضـا الملحق (٧)) ٠

وتظهر المقارنة بين الدول المختلفة (انظر الملحق (٨)) ، ان القيد فى التعليم العالى فى مصر عام ١٩٨٣ كنسبة مئوية من الفئـــة العمرية المقابلة اعلى من ، الجزائر (٨ر٥٪ عام ١٩٨٤) ، الصين (٤ر١٪ عام ١٩٨٤) ، نيجيريا (٣ر٣٪ عام ١٩٨٣) ، والمملكة المتحدة (٣ر٢٠٪ عام ١٩٨٣) ، وقريبة جـدا من الاتحـــــاد السوفيتى (٢ر٢١٪ عام ١٩٨٣) ٠ وهذه النسبة المئوية للقيـد تمثل ٨ر٢٦٪ فى فرنسا ، ٢ر٣٠٪ فى اليـــابان و ٩ر٢٣٪ فى جمهورية كوريا ، عام ١٩٨٣ ٠ من هـذه المقارنة يتضح ان نسبة القيد فى التعليم العـالى فى مصر اعلى مما هى عليه فى معظم الدول النامية ، وقريبة جـــدا من بعض الدول المتقـدمة ٠ ولكن اذا كانت الدول المتقدمة تستطيع تحمل نفقـات هـذا القيد ، فان السؤال الذى يطرح نفسه هو :

هل يستطيع الوضع المالى فى مصر تحمل نفقات هذه النسبة المرتفعة للقيـد فى التعليم العالى ؟ ويرتبط بهـذا : الى اى مدى تتأثر نوعية التعليم فى هذه المرحلة بالتزايد المستمر فى القيد والندرة فى الموارد الماليـة ؟

الا ان هـذا لا يعنى ان سياستنا هى الدعوة الى تخفيض القيد فى التعليم العالى ، وانما هى البحث عن طرق اضافية لتمويله ، تحسينا لنوعيته وتلبية للطلب الاجتماعى المتزايد عليه ٠

٣ ـ الانفاق العام على التعليم العالى :

يصبح مغزى ارقام الانفاق التعليمى اوضح عندما ينظر اليها من خلال ثلاثة مؤشرات قومية خاصة بالجهود التعليمية المبـذولة ٠

وهـذه المؤشرات هى ، اولا : نسبة الانفـاق العام على التعليم الى الناتج القومى الاجمالى . ثانيا : النسبة المئوية المخصصة للتعليم من الميزانية الكلية للدولة . ثالثا : كمية المخصصات المالية العامة المنفقة على التعليم لكل ساكن (٩ : ١٤٠ - ١٤٢) .

ويحكم الانفاق العام على التعليم بخطين رئيسيين ليسا بالضرورة متناقضين . فمن وجهة النظر الاقتصادية ، ينفق المال على التعليم فى ضـوء افتراض انه مفيد اقتصاديا للمجتمع ككل . اما من وجهة النظر القيمية ، فان الموارد توزع على التعليم باعتبار انـه مفيد فى حـد ذاتـه للافراد الذين يحصلون عليـه (١٢ : ١) .

ومن الملاحظ ان تكاليف التعليم ، ومن ثم الانفاق عليه ، قد ارتفع بدرجة ملحوظة فى العقود الاخيرة، ويحتمل ان يستمر هذا الارتفاع في كل الدول تقريبا ، سواء اذداد النظام التعليمى توسـعا أم لا (١٩ : ٣٢) وذلك بسـبب - على سبيل المثال - ارتفاع الاجور وتكاليف الصيانة والرسوب والتسرب .

وسوف تناقش المؤشرات السابقة بشىء من التفصيل فيما يلى ، مع الاخـذ فى الاعتبـار التحذيرات المختلفة من استخدام الدولار الامريكى كوحدة ماليـة للمقارنة بين الدول المختلفة (٤٠) .

٣ - ١ - نسبة الانفاق العام على الناتج القومى الاجمالى .

على الرغم من الازمـة الاقتصادية التى يواجهها العالم منـذ عام ١٩٧٣ ، فان الانفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى مازال يتزايد كما يظهر من جدول (٥) .

جـــدول رقم (٥)

الانفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من النـــاتج القومى الاجمالى

المنطقـــة	الانفاق كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى			
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
العـــــالم ككل	٥ر٢	٥ر٦	٥ر٦	٥ر٧
افريقيـــــــا	٤ر٢	٤ر٨	٤ر٨	٥ر٤
امريكـــــــا	٦ر٢	٦	٦ر٣	٦ر٤
آســـــــــيا	٣ر١	٤ر٣	٤ر٥	٤ر٦
اوربـــا (متضـمنة الاتحـاد السوفيتى	٥ر١	٥ر٨	٥ر٦	٥ر٥
اوقيانوســـــيا	٤ر٤	٦ر٢	٥ر٩	٥ر٩
الـدول المتقـــدمة	٥ر٧	٦ر١	٦ر١	٦ر١
الـدول النـــامية	٣	٣ر٦	٣ر٨	٤
افريقيـا (ماعـــدا الـدول العربيـــة)	٣ر٣	٤ر٢	٤ر٣	٤ر٩
آســـيا (ماعـــدا	٣	٤ر٢	٤ر٦	٤ر٥
الـدول العربيـــة	٥ر١	٥ر٩	٤ر٦	٥ر٥
امريكـــا الشـمالية	٦ر٧	٦ر٦	٧	٦ر٨
امريكـــا اللاتينيـة والكـــــاريبى	٣ر٤	٣ر٦	٤	٤ر٤

المصـــدر :

UNESCO, Staistical Yeabook, 1986, Table 2.12.

يتضح من هـذا الجدول ان النسبة المئوية للانفاق العـــام على التعليم الى الناتج القومى الاجمالى تتزايد كاتجاه عالمى عام من ٦ر٥٪ عام ١٩٧٥ ـ مباشرة بعد بـداية الازمـة المالية ـ الى ٧ر٥٪ عـــام ١٩٨٤ (انظر التعليق التابع للمرجع (٢٤)) . أما لمختلف القارات والمناطق فى نفس الفترة فان النسبة تتزايد : فى افريقيـا من ٨ر٤٪

الى ٤ر٥٪ ، فى امريكا ككل : من ٦٪ الى ٤ر٦٪ ، فى اسيا من ٣ر٤٪ الى ٦ر٤٪ ، وفى امريكا اللاتينية والكاريبى من ٦ر٣٪ الى ٤ر٤٪ ٠

كما يتضح ايضا ان النسبة تنخفض : فى اوربا من ٨ر٥٪ الى ٥ر٥٪ ، فى اوقيانوسيا من ٢ر٦٪ الى ٩ر٥٪ ، وفى الدول العربية من ٩ر٥٪ الى ٥ر٥٪ ٠

وطبقا لـ B. Sanyal فان هذا يعنى ان الازمة الاقتصادية (لمدى معين يجب أن تضع فى اعتبار مفهوم ميزانية التعليم المتزايدة ، كما يعرفها Coombs) لم تقلل من اهمية التعليم فى العالم ككل (٢٦ : ٨٣) ٠

وبالنسبة للمقارنة بين بعض الدول (انظر الملحق (٩)) ، نجد ان الوضع يختلف بدرجة ملحوظة من بلد الى آخر ٠ ففى مصر - على سبيل المثال - انخفض الانفاق التعليمى الكلى كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى من ٥٪ عام ١٩٧٥ الى ١ر٤٪ عام ١٩٨٣ ، كما انخفض الانفاق التعليمى الجارى كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى من ٣ر٤٪ عام ١٩٧٥ الى ٥ر٣٪ عام ١٩٨١ ٠ كما يتضح من الملحق (٩) ايضا ، انخفاض النسبتين فى نيجيريا والمملكة المتحدة وتزايدهما فى المغرب والهند ، بينما هما متذبذبتان فى اليابان وماليزيا (٤١) ٠

كما قدر الانفاق الكلى على التعليم العالى فى بعض مناطق العالم كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى ، حوالى عام ١٩٧٣ ، كما يلى :

(أ) الدول المتقدمة بين ٥ر٠٪ و ٣ر٢٪ ٠

(ب) جنوب اوربا ، الشرق الاوسط وشمال افريقيا بين ٣٣ر٪ و ٧ر١٪ ٠

(ج) شرق افريقيا بين ٢٧ر٠٪ و ٦ر١٪ ٠

(د) غرب افريقيا بين ١٥ر٠٪ و ١ر٤٪ ٠
(هـ) اسـيا بين ٢٥ر٠٪ و ١ر٣٪ ٠
(و) امريكـا اللاتينية بين ٢٥ر٪ و ١ر٨٪ ٠

وقد فشلت محاولات تفسير الفروق فى الانفاق على التعليـــم العالى فى ضوء الفروق فى مستويات التنمية الاقتصادية ، فى انتاج ايـة علاقات ذات مغـزى ٠ فعلى سبيل المثال ، لا توجد علاقة بين الانفاق على التعليم العـالى كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى والناتج القومى الاجمالى لكل فـرد ٠ والاكثر من ذلك ، انه برغم توقع ان تخصص الدول الغنية نسبة عالية من ميزانيتها التعليمية للتعليم العالى ، فان هـذا ليس هو الوضع السائد (١٦ : ٣١٠) ٠

٣ ـ ٢ ـ النسبة المئوية المخصصة للتعليم من الميزانية الكلية :

ترتب على الاولوية الكبيرة التى اعطيت للتعليم فى الستينات ان اخـذ الاستثمار التعليمى نصيبا متزايدا من الميزانيات القومية فى بلاد عديدة ٠ وقـد حدث هذا فى ضوء اعتقاد الحكومات بان التعليم سوف يعزز التنمية الاقتصادية ويوفر القوى البشرية الماهرة المطلوبة لهـذه التنمية ٠ ومع بداية السبعينات ، كانت ثمة تحذيرات من ازمـــة توشـك ان تحدث فى تمويل التعليم ٠ من ذلك ما حدث من تغيـــر للاتجاهات نحو الانفاق التعليمى كنتيجة للتوسع الضخم الذى حدث فى الستينات ، والشك الذى عبر عنه كثيرون حـول الدور الاقتصادى للتعليم فى ضوء انخفاض ندرة القوى البشرية المؤهلة فى الـــدول الناميـة ونمو الاهتمام حـول هجـرة العقول والبطالة بين المتعلمين ٠ اكثر من ذلك ، فان قطاعات اخرى مثل الصحة ، الاسكان ، التغذية، والتنمية الريفية بدات تنافس الاستثمار التعليمى عند توزيع الموارد الماليـة العـامة (٢٣ : ١٢٨) ٠

وتشير الدلائل الى ان القيود المالية سوف تتزايد وانه فى كثير من الدول المتقدمة والنامية بدات تتناقص النسبة المئوية للانفاق العام

المخصص للتعليم . فعلى سبيل المثال - وكما اشير اليه فى جدول (١) - انخفض الانفاق التعليمى العام كنسبة مئوية من الميزانية العامة من ١٦٪ عام ١٩٦٥ الى ١٣ر٧٪ عام ١٩٨٠ فى الدول المتقدمة ، ومن ١٦ر١٪ الى ١٤ر٧٪ فى الدول النامية فى نفس الفترة .

وكأمثلة لبعض الدول (كما اشير الى ذلك فى الجزء الاول وفى الملاحق (١) ، (٢) ، (٣) ، و (٩)) يتضح اختلاف النسبة من بلد الى آخر . ففى المانيا الاتحادية تغيرت النسبة من ١١ر٢٪ عام ١٩٦٥ الى ١٥ر٨٪ عام ١٩٧٥ الى ١٤٪ عام ١٩٨٦ ، فى بولندا ازدادت من ٩ر١٪ عام ١٩٨٣ الى ٩ر٣٪ عام ١٩٨٦ ، فى الصين ازدادت من ٧٧ر٧٪ عام ١٩٨٠ الى ٩٨ر٩٪ عام ١٩٨٥ ، فى نيجيريا انخفضت من ١٦ر٥٪ عام ١٩٧٦ الى ٨ر٣٪ عام ١٩٨٣ ، فى اليابان انخفضت من ٢٢ر٤٪ عام ١٩٧٥ الى ١٩ر١٪ عام ١٩٨٢ ، وفى المملكة المتحدة انخفضت ايضا من ١٤ر٣٪ عام ١٩٧٥ الى ١١ر٥٪ عام ١٩٨٣ .

فى الهند ، لم يزدد الانفاق الحكومى على التعليم بدرجة ملحوظة كنسبة من الميزانية الكلية ، المركزية والولايات معا . وقد كان نمو هذه النسبة متذبذبا حيث ازداد من ١١ر٩٪ عام ١٩٦٨/٦٧ الى ١٣ر٨٪ عام ١٩٨٣/٨٢ ، مع اعلى نسبة ١٤ر١٪ وصلها عام ١٩٧١/٧٠ (٣١ : ٣ - ٤) . من جهة اخرى - كنسبة من الدخل القومى - ازدادت المخصصات المالية للتعليم من ١ر٣٪ عام ١٩٥١ الى ٣ر٩٪ عام ١٩٨٤/٨٣ ، ومن ٠ر٢٪ الى ٠ر٦٪ للتعليم العالى فى نفس الفترة (٣ : ٢) .

فى بنجلاديش ، بينما ٨٥ - ٩٥٪ من الانفاق الجارى للجامعات يمول من خلال المنح الحكومية ، فقد انخفض معدل النمو السنوى للانفاق الحكومى على التعليم الجامعى الى ١٥٪ فى الفترة ٧٠ - ١٩٧٥ بينما كان ٣١٪ فى الفترة ٦٥ - ١٩٧٠ (١٥ : X I — X) .

وفى مصر ، قدر الانفاق الكلى على التعليم والبحث العلمى والشباب بحوالى ٣٢٨ر٩ مليون جنيه عام ١٩٧٦ . وهذا يمثل ٥ر٥٪

من الميزانية الكلية (٢ر٥٪ عام ١٩٧٧) ، مقارنا بـ ١ر٧٪ للدفاع ، ٦ر١٦٪ للتأمينات ، ٣٪ للاسكان ، ٦ر٩٪ للنقل والمواصلات (عام ١٩٧٦) . ولا تتضمن هذه الارقام الانفاق على التعليم الازهرى (٦ : ٦٢٩) . وبالاضافة الى ذلك ، فقد قدرت ميزانية وزارة التعليم فى عامى ١٩٨٥/٨٤ و ١٩٨٦/٨٥ بـ ٣ر٩٤ و ١٥ر١٠٣ مليون جنيه على الترتيب ، مقارنا بـ ٧٦ر٨١ مليون جنيه لعام ١٩٨٤/٨٣ . وبصفة عامة فقد قدرت مخصصات التعليم فى اطار الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ بحوالى ٥١٠ مليون جنيه (١ : ٢٥) .

يبين جدول (٦) الانفاق الجارى على الجامعات المصرية كنسبة مئوية من الانفاق الجارى على التعليم ككل ، ومن الانفاق الحكومى الجارى .

جدول رقم (٦)

الانفاق الجارى على الجامعات المصرية كنسبة مئوية من الانفاق الجارى على التعليم ككل ومن الانفاق الحكومى الجارى .

السنة	الانفاق الجارى على الجامعات	
	كنسبة مئوية من الانفاق الجارى على التعليم	كنسبة مئوية من الانفاق الحكومى الجارى
١٩٨٤/٨٣	٢٩ر٩	٢ر٨
١٩٨٥/٨٤	٣٤ر٢	٣ر٤
١٩٨٦/٨٥	٣٠ر٦	٣ر٣

المصدر : هذه البيانات حسبت من :

Arab Republic of Egypt, National Centre for Educational Research. Op. Cit., P. 26.

باستعراض بيانات الجدول السابق وجدول (١) والملحق (٩) ، يمكن ملاحظة الى اى مـدى يعانى التعليم الجامعى فى مصر من قلة الموارد الماليـة المخصصة لـه ، وذلك بوضع التوسع الكبير فى القيـد الطلابى فى الاعتبـار .

ومن الملحقين (١٠) ، (١١) الذين يعطيا تطـور الميزانية الكلية للتعليم الجامعى وكذلك تطورها فى مختلف الجامعات ، يمكن تبين أن الزيادة السنوية للانفاق الكلى وللانفاق فى كل جامعة متذبذبة بصورة حـادة . من ذلك على سبيل المثال تغير الزيادة السنوية للانفاق الكلى من ٢٢٪ عام ١٩٨٠ الى ٦٪ عام ١٩٨١/٨٠ الى ٤٣٪ عام ١٩٨٣/٨٢ ثم الى ٢٦٪ عام ١٩٨٥/٨٤ .

٣ - ٣ - الانفاق العام على التعليم لكل ساكن :

يقدم جدول (٧) الانفاق على التعليم لكل ساكن بالدولار الامريكى بالاسعار الجارية ، فى مناطق العالم المختلفة .

جـــدول رقم (٧)
الانفاق العـــام على التعليم لكل ســـاكن

الانفاق لكل ساكن (دولار امريكى بالاسعار الجارية)

المنطقـــة	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٤
العـــــالم ككـــل	٤٥	٨٤	١٤٢	١٤١
افريقيـــــــــا	٧	٧٨	٣٨	٣٤
امريكـــــــــا	١٥٢	٢٢٨	٣٨٠	٤٥٧
آســـــــــيا	٧	٢٠	٤١	٤٤
اوربـــــا (متضمنة الاتحـــاد السوفيتى)	٩٢	١٩٧	٣٣٥	٢٦٨
اوقيانوســـــــيا	١٠٣	٣٣٢	٤٦٠	٥١٤
الـــــدول المتقـــدمة	١٤٢	٢٧٠	٤٦٦	٤٨٧
الـــدول النـــــامية	٦	١٤	٢٩	٢٧
افريقيا (ماعدا الدول العربيـــــــــة)	٥	١٣	٢٩	٢١
آسيا (ماعدا الدول العربيـــــــــة)	٧	١٨	٣٧	٤٠
الـــدول العربيـــة	١٥	٦٢	١٠٩	١٢٣
امريكـــا الشـــمالية	٣١٧	٤٧٤	٧٩٥	١٠٣٣
امريكـــا اللاتينيـــة والكـــــاريبى	٢٠	٤٥	٩١	٧٦

المصـــدر :

UNESCO, Statistical Yearbook, 1986, Table 2.12.

يظهر هذا الجدول ا نالانفاق التعليمى لكل ساكن ازداد بدرجة كبيرة فى الفترة ٧٠-١٩٨٠ لكل المناطق ، ولكن انخفض فى افريقيا ، اوربا ، وامريكا اللاتينية والكاريبى عام ١٩٨٤ . وقد تغير هـذا الانفاق فى الدول النامية من ٦ دولارات امريكية عام ١٩٧٠ الى ٢٩ دولارا

امريكيا عام ١٩٨٢ ثم الى ٢٧ دولارا امريكيا عام ١٩٨٤ . أما فى الدول المتقدمة فقد تغير من ١٤٢ دولارا امريكيا عام ١٩٧٠ الى ٤٤٦ دولارا امريكيا عام ١٩٨٠ ثم الى ٤٨٧ دولارا امريكيا عام ١٩٨٤ . ومن هذا يتضح ان الفرق بين الدول النامية والمتقدمة يزداد لصالح الثانية .

كما توجد فروق ملحوظة أيضابين المناطق النامية : ففى عـــام ١٩٨٤ ، كانت افريقيا الاقل انفاقا مقارنة بآسيا ٣ر١ مرة أكثر ، الدول العربية ٦ر٣ مرة أكثر (هذا يرجـع أساسا الى انفاق دول البترول العربية وامريكا اللاتينية والكاريبى ٢ر٢ مرةأكثر .

يقدم الجدول (٨) الانفاق الجارى لكل طالب حســـب مستوى التعليم بالدولار الامريكى بالاسعار الجارية فى مناطق العالم المختلفة .

جـــدول رقم (٨)

الانفاق الجارى العـام لكل طالب حسب مستوى التعليم

المنطقـة	السـنة	الانفـاق لـكل طـالب (دولار امريـكى بالاسـعار الجـارية) المستويان الاول والثانى	المستوى الثالث	اجمـالى كـل المستويات
افريقيـا	١٩٧٥	٦٤	١١٨٥	٩٢
	١٩٨١	١٠٨	١٩١٧	١٥٧
آسـيا	١٩٧٥	٢٤	٢١٩	٣١
والباسـيفيك	١٩٨١	٥١	٣٧١	٦٧
امريكـا اللاتينيـة	١٩٧٥	١١١	٧٦٤	١٧٢
والكـاريبى	١٩٨١	٢٣١	١٧١٨	٤٠٤
الـدول الناميـة	١٩٧٥	٣٩	٤٣٧	٥٦
	١٩٨١	٨٤	٨٣٧	١٢٩
الـدول المتقـدمة	١٩٧٥	٨٦٨	٢٠٨٠	١٠٨٩
	١٩٨١	١٦٤٩	٣٧٢٦	٢٠٧٩
اجمـالى العـالم	١٩٧٥	٢٩٢	١٥٩٧	٣٩٤
	١٩٨١	٥١٠	٢٦٨٧	٧٠٣
افريقيـا (ماعدا	١٩٧٥	٦٤	٢٨٧٨	٩٣
مصـر)	١٩٨١	١١١	٣٤٨١	١٦٣

المصـدر :

UNESCO, Division of Statistics on Education, Office of Statistics, Expenditure on Education in the World : Regional and Country Trends 1970-1982, Unesco, Paris, April 1985, P. 10.

تظهر ارقام هذا الجدول ان الانفاق لكل طالب فى الدول النامية فى المستوى الثالث اعلى ١٠ مـرات من ذلك فى المستويين الاول

والثانى ، مقابل ٢ر٢ مـرة فقط اكثر فى الـدول المتقدمة . الا ان هـذه البيانات يجب ان تعامل بحذر شـديد حيث ان عدد الطلاب المستخدم فى الحسابات يشير الى كل من المدارس العامة والخاصة . وطالما ان بيانات الانفاق على التعليم لا تتضمن الانفاق الخاص ، فربما يكون الانفاق لكل طالب اعلى مما هو مبين فى الجدول .

كما توجد فروق بين المناطق النامية : فالانفاق لكل طالب فى المستوى الثالث فى آسيا والباسيفيك ، وامريكا اللاتينية والكاريبى اعلى ٧ مرات من المستويين الاول والثانى ، بينما فى افريقيا يكون حوالى ١٨ مرة اعلى (٣٠ مرة اعلى اذا استبعدت مصر) (٣٢ : ٩ - ١٠) .

من هـذا التحليل للانفاق على التعليم ، يتضح انه توجـد مجموعتان من مصادر الضغط تحد من هذا الانفاق فى معظم الدول النامية . المجموعة الاولى هى تلك التى تؤثر فى مستويات الانفاق العام الكلية ومن ثم حجم الفطيرة التى تؤخذ منها شريحة ميزانية التعليم . المجموعة الثانية هى تلك التى تؤثـر فى الاولوية التى تعطى للتعليم فى الميزانية القومية والتى تعكس القرارات الداخلية لتوزيع الموارد (١٧ : ١٥) .

طبقا لـ Coombs (١٩٨٥) توجد عوامل عديدة تؤثـر بقـوة فى مستقبل الانفاق على التعليم فى الدول المختلفة . وهـذه العوامل تتضمن :

(أ) معدل النمو الاقتصادى للدولة فى المستقبل .

(ب) الجـزء المخصص فعـلا للتعليم من دخلهـا ومواردها الكليـة .

(ج) سلوك التكاليف التعليمية لكل طالب .

(د) كمية المسـاعدة التعليمية التى ستحصل عليها الدولة فى المستقبل (فى حالة الدول النامية) .

(هـ) الاولوية النسبية المعطاة للتعليم من افراد وقادة الدولة (٩ : ١٦٢) ٠

٤ ـ نتائج الوضع المالى على نوعية التعليم العالى فى مصر :

من التحليل السابق للقيد فى التعليم العالى فى مصر وللموارد المالية الحكومية المخصصة له وبالاضافة الى ما يسود هذه المرحلة من اوضاع اخرى تتمثل فى :

(أ) ان هيئة التدريس لا تستطيع انجاز مهامها كما ينبغى فى ضوء هذا العدد الضخم من الطلاب والنقص فى التسهيلات ،

(ب) ان قاعات المحاضرات لاتكفى لاستيعاب هذا العدد المتزايد من الطلاب ،

(ج) ان المعامل والورش غيركافية ، خاصة فى الكليات العملية،

(د) ان المكتبات غير كافية وغير فعالة ٠ والذى يتطلب مواجهتها جميعها ـ بالطبع ـ توافر موارد كافية ، يمكن استنتاج مدى التأثير السلبى لهذه المشكلات على نوعية التدريس فى هذه المرحلة وبالتالى نوعية الخريجين منها ، بالاضافة الى تأثيرها ايضا على توزيع الطلاب بين الكليات العملية والنظرية بما لا يربطه باحتياجات التنمية القومية ٠ فعلى سبيل المثال ، بلغت نسبة الطلاب فى الكليات النظرية ٦٤٪ عام ١٩٨٠ ثم ازدادت الى ٧ر٦٩٪ عام ١٩٨٣ من اجمالى القيد (١١) ٠ وبالطبع لا نحتاج الى القول ان اسهام خريجى الكليات النظرية فى قطاعات الانتاج الاقتصادى محدود جدا اذا ما قورن باسهام خريجى الكليات العملية ٠

الجـــزء الثـــالث
بدائل لتعبئة موارد مالية اضافية للتعليم العالى

توجد ثلاثة مبررات اساسية لتبرير دور الحكومات فى دعـــم التعليم ماليـــا . تتعلق النقطة الاولى بالجوانب الخارجية ، بمعنى انـــه باعتبار ان الفوائـــد الاجتماعية للتعليم تفـــوق الفوائـــد الفردية ، فان الحكومات تقـــوم بدعمه منعا لانخفاض الاستثمار فيه . وترتبط النقطـــة الثانية بعدالة وتساوى الفرص التعليمية حيث ان توفيـــر التعليم تحت شروط السوق يؤدى الى ان هـــؤلاء الذين يستطيعون تحمل نفقاته هم الذين سيقيدون فقط . وهـــذا لن يعتبر استثمارا منخفضا من وجهـــة النظر الاجتماعية فقط ، ولكنه سيساعد على ابقاء فروق الدخل من جيل الى آخر على اعتبار ان التعليم نفسه هو اهم العوامل المحددة لدخل الفـــرد . اما النقطة الثالثة فترتبط باعتقاد كثيرين ان التعليم يعتبر تابعـــا لاقتصاديات الحجم ، ولـــذا فان تمويله وتوفيره بصورة عامة يعتبر اكثر فعالية (٢٣ : ١٣٧ ـ ١٣٨) .

بالاضافة الى ذلك فان دعم التعليم العـــالى ـ وكل مستويات التعليم الاخرى بصفة عامة ـ يبرر فى ضوء انه يزيل الحواجـــز الاقتصادية ويزيـــد من المســـاواة بين الافراد . وتتمثل الطرق التى بهـــا يمكن لدعـــم التعليم العـــالى التاثير فى توزيع الدخل ، فيما يـــلى :

(أ) عن طريق تبديل قوى السوق التى تحدد الدخل . وفى هـــذه الحالة يتحمل جيل ما معظم تكاليف التعليم ، بينما يحصل بعض اعضـــاء الجيل التالى (اى الطلاب) على الفوائـــد .

(ب) عن طريق وســـائل الضرائب والنفقات الحكومية التى تؤثر فى دافعى الضرائب والطالب و / أو أسرته فى الحال (٣٥ : ٤٨ ، ٤٩) .

الا انـــه من جهة اخرى فان البعض يرى ان دعم التعليم العالى كاداة لتوزيع الدخل ربما يكون اسلوبا غير عادل ، لان الافراد الراغبين

والقادرين على الالتحـــاق به هم الذين سيستفيدون منـــه فقط (٧ : ٢٨٩) ٠ كما يرى Psacharopoulos (١٩٨٢) ايضا انه من الصعب تبرير الانفاق على التعليم العالى عندما تكون نسبة عالية من ســـكان البلد اميين ، وعـــدد ملحـــوظ من الخريجين عاطلين (٢٢ : ١٣٩)٠

اذن يمكن ملاحظة انـــه توجدمبررات مع وضد دعـــم الانظمـــة التعليمية ٠ هـــذه المبررات تبنى على أرضية الكفاءة ، العـــدالة ، الايديولوجية ، السياسات ، او نوعية التعليم ٠ ولكن عند وصـــول التمويل الحكومى الى حـــد قابلية التحمل ، فلا يوجـــد خيـــار الا زيادة المشاركة غير الحكومية فى تحمل عبء تمويل التعليم ، او ان نـــدع نوعيته تهبط (١٨ : ٣٦) ٠ ولدى معين فان هـــذا هو الوضع بالنسبة لتلعليم العـــالى فى مصر من حيث وصول التمويل الحكومى الى حـــد قابلية التحمل ٠

وكنتيجة للوصول الى هذا الحـــد فقد بذلت ـ ومازالت تبدل ـ جهود كثيرة فى بلاد مختلفة للبحث عن طرق بديلة لتمويل التعليم العالى ٠ وبالنسبة لمصر ـ وفى ضـــوء كل ما سبق ـ فلا يوجـــد خيار الا تبنى كل او بعض البدائل التاليـــة لتنويع وزيادة الموارد المتـــاحة للتعليم العـــالى ٠

ومع الوضع فى الاعتبار الحقوق المكفولة بواسطة الدستور المصرى باعطاء كل فـــرد الحق فى الوصول الى اى مســـتوى تعليمى فقط طبقا لقدراته العقلية ، فان البدائل المقترحة التالية لا تعنى التأثير فى مدى تكافؤ الفرص التعليمية ، ولكن ان ندع المستفيدين من التعليم المشاركة فى تكلفة تعليمهم طالما ان الحكومة قد وصلت الى حد قابلية التحمل ٠

وتتمثل البدائل المقترحة فيما يلى :

١ ـ استرداد التكاليف واعادة توزيع الموارد :

يرى البنك الدولى انه يمكن ادخال المصروفات او زيادتها فى التعليم العـــالى ، ففى البـــلاد العديدة التى رفعت مصروفات التعليـــم

انخفض القيد بدرجة اقل مما هل متوقع . على سبيل المثال ، فى موريشيس تم ادخال المصروفات للتعليم الجامعى ، ولكن لم ينخفض القيد (٣٩ : ١٩) . كما ان ادخال المصروفات يمكن ان يحسن الكفاءة الداخلية للنظام عن طريق تقديم حوافز مناسبة لكل من الطلاب والاداريين ، التدقق من التكاليف بدرجة اكبر (٣٩ : ٢٣) .

وزيادة استرداد الكلفة فى التعليم العالى سوف يعمل على زيادة الموارد الكلية للتعليم ، وفى نفس الوقت سوف تسمح هذه السياسة باعادة توزيع الانفاق العام نحو مستويات وانواع التعليم ذات العائد الاجتماعى الاعلى . يضاف الى ذلك انه يمكن تحسين العدالة داخل النظام التعليمى لو استخدمت الموارد الزائدة فى توسيع قاعدة التعليم فى المستويات الاولى حيث تكون مجموعات الدخل المنخفض ممثلة بدرجة اكبر . الا انه وبالتزامن مع زيادة استرداد الكلفة يجب استخدام نظام المنح الدراسية الانتقائية لتوفير فرص كافية للطلاب الموهوبين من الاسر الفقيرة للدخول الى التعليم بعد الابتدائى (٣٩ : ١) .

فى الدول النامية ، حيث توجد قيود متزايدة تتعلق بميزانية الانفاق الحكومى على التعليم ، يؤدى نظام التعليم المجانى فى حالات كثيرة الى طلب مفرط على الاماكن بالمدارس والجامعات ونتيجة لذلك يكون من الضرورى استخدام بعض اشكال التوزيع العادل ، كالامتحانات التنافسية مثلا . الا انه يتضح من الواقع الفعلى ان الغنى يكون اكثر احتمالا للاستفادة من مثل هذه الامتحانات وان الفقير اكثر احتمالا لان يستبعد . ولذا فان فكرة التعليم المجانى التى يعتقد انها اكثر فعالية وعدالة من المصروفات الدراسية ، هى محل تحد فى بلاد عديدة (٢٣ : ١٤٩) .

وعليه تقترح الدراسة ان يدفع طالب التعليم العالى ٥٠٪ من التكلفة الكلية عند وجوده لاول مرة فى صف ما ، ٧٥٪ عند البقاء للاعادة لاول مرة وان يدفع التكلفة الكلية فى حالة البقاء للاعادة مرة او مرات اخرى . وهذه التكاليف المستردة يمكن استخدامها فى تحسين

نوعية التعليم بالتعليم العالى وكذلك تحسين وضع المرحلة الاولى كميا وكيفيا ٠

وبالنسبة للدراسات العليا يمكن ان يتحمل الطالب تكلفة التعليم الكلية مع استثناء هؤلاء الذين يعملون كباحثين فى الجامعات ومراكز البحوث ٠

٢ - زيادة رسوم الاسكان الطلابى :

تقترح الدراسة ان يدفع الطالب ٥٠٪ من السكن فى المدن الجامعية على ان تستخدم الموارد المحصلة فى تحسين نوعية الخدمات المقدمة وزيادة عدد الاماكن المتاحة ٠ ويمكن استثناء الطلاب الذين يحصلون على تقديرات عالية من دفع هذه الرسوم ٠

٣ - تقديم قروض ومنح دراسية انتقائية :

من المفضل استكمال الاعتماد المتزايد على التمويل غير الحكومى للتعليم العالى بتقديم قروض طلابية بدرجة واسعة وعدد محدود من المنح الدراسية الانتقائية ٠ هذه القروض سوف تساعد الطلاب فى تمويل دراستهم الحالية مقابل دخلهم المستقبلى ، وبذلك فان الالتحاق بالتعليم العالى سوف لا يكون مقصورا فقط على المتقدمين الذين يملكون الموارد المالية اللازمة ٠ الا انه يجب ان يوضع فى الاعتبار ان القروض الطلابية لا يمكن ان تحل كلية محل المنح الدراسية كمصدر للمساعدة المالية خصوصا للطلاب الاكفاء من الاسر الفقيرة (٣٩ : ٢)٠

ويرتبط بالقروض الطلابية - فى حالة تقديمها - انه يجب ان يختلف معدل الفائدة عليها تبعا لدخل الخريج وفترة السداد ويجب ان يكون دائما اقل من معدل السوق ٠

ويلاحظ انه فى عديد من الدول المتقدمة - من بينها كندا ، المانيا الاتحادية ، اليابان ، السويد ، والولايات المتحدة - تقدم معظم المساعدات المالية الطلابية فى صورة قروض ٠ كما توجد برامج القروض الطلابية ايضا فى معظم دول امريكا اللاتينية ، فى بعض

الدول الافريقية (كينيا ، ليسوتو ، وسوازيلاند) وفى بعض الدول الآسيوية (الهند ، ماليزيا ، باكستان ، سنغافورة ، وسيريلانكا) .

وكأمثلة للجهود التى تقدمها هذه البرامج انه منذ تأسيس برنامج قرض الطالب المكفول فى الولايات المتحدة عام ١٩٦٥ اقترض ملايين من الطلاب لتمويل دراستهم . ففى عام ١٩٨٥/٨٤ خدم البرنامج ٣ر٤ مليون طالبا ، أى حوالى ٢٨٪ من كل طلاب التعليم العالى الامريكيين . وفى كولومبيا - كدولة نامية - تم تقديم ٣٠ر٠٠٠ قرض طلابى عام ١٩٨٤ ، أى حوالى ١٠٪ من كل طلاب التعليم الجامعى (٣٩ : ٢٦ - ٢٧) .

وترى M.Woodhall (١٩٨٣) ان الهدف الاساسى للقروض الطلابية هو توفير وسيلة للطلاب لكى يحصلوا على الموارد الرأسمالية لتمكينهم من تمويل كل او جزء من تكاليف تعليمهم . كما توجد اهداف اخرى تتمثل فى تحسين الكفاءة عن طريق - مثلا - تخفيض الفاقد والتسرب بين الطلاب ، او زيادة الدافعية . وفى بعض الحالات يمكن اعفاء الطالب من جزء من ينه او يشطب تماما . فعلى سبيل المثال ، تشطب القروض الطلابية جزئيا فى هندوراس اذا حصل الطالب على نتائج علمية عالية ، او عمل فى مناطق معينة مثل مشروعات التنمية الريفية .

بالاضافة الى هذه الاهمية للقروض الطلابية فانها تقدم اسلوبا لاشراك البنوك - دائما مع ضمان حكومى وبعض اشكال دعم الفائدة - ورأس المال الخاص فى الاستثمار فى التعليم مما يخفف العبء عن الموارد الحكومية (٣٨ : ٨ - ١٠ ، ١٠١) .

وفى معظم الدول التى تتبنى نظام القروض الطلابية تعطى فترة سداد محددة مع فترة مهلة بعد التخرج ، الا انه يمكن للخريجين تأجيل سدادهم للقروض اذا ما كانوا مرضى او عاطلين ، او هبط دخلهم الى مستوى منخفض جدا . هذا يعنى - على سبيل المثال - ان الزوجات اللاتى يقلعن عن العمل للعناية بالاطفال الصغار غالبا

ما يسمح لهن بتأجيل سداد القروض . وعليه فان الرأى القائل بان القروض سوف لا تشجع الطالبات على الاقتراض للاستمرار فى الدراسة بسبب خوفهن من المهر السلبى لو انهن تزوجن بينما مازالن يسددن القرض ، يبدو كأنه لا يوجد فى معظم الحالات (٣٧ : ٤١٩) .

كما ان القروض الطلابية من وجهة نظر J.M. Cronin (١٩٨٦) تعتبر اساسية فى : (١) توفير مصدر تمويل مستمر للتعليم العالى ، (٢) الاسهام فى التنمية القومية بتشجيع الاستثمار فى التعليم لتوفير الاحتياجات من القوى البشرية ، و (٣) تحقيق التكافؤ فى الفرص التعليمية عن طريق تمويل تعليم الطلاب الفقراء والسداد فيما بعد من مكاسبهم المستقبلية (١٠ : ٦٥٨) .

على الجانب الآخر يشير Psacharopoulos & Woodhall (١٩٨٥) الى انه ظهرت شكوك حول ملاءمة استخدام القروض الطلابية فى الدول النامية . وتدعى هذه الانتقادات ان الطلاب سيكونون غير راغبين فى الاقتراض ، ان القروض سوف تثبط همم الطلاب ذوى الدخل المنخفض ، وان المشكلات الادارية المتضمنة فى جبى هذه القروض ومنع التخلف عن السداد سوف تجعلها غير عملية - خاصة فى الدول الفقيرة - وسوف تؤثر على امكانية ادخار الموارد العامة . الا انه فيما يتصل بالرد على هذه الانتقادات فان الواقع فى دول افريقيا ، آسيا ، وأمريكا اللاتينية والكاريبى يظهر ان القروض الطلابية يمكن ان تعمل او هى تؤدى عملها فعلا ، أن الطلاب يرغبون فى الاقتراض ، وان وجود القروض يساعد على زيادة الطلب الاجتماعى على التعليم حيث مكن كثير من الطلاب الفقراء من تمويل تعليمهم .

ومع ذلك يجب ان يوضع فى الاعتبار ان القروض الطلابية لا يمكن ان تعد بمدخرات سريعة ، ولا يستطيع ان تحل المشكلات المالية التى تعصف بالتعليم العالى فى الدول النامية . الا انه توجد ادلة كثيرة ان القروض تستطيع ان تسهم فى حل هذه المشكلات ، وانه بدونها ربما يصبح النظام ببساطة اكثر سواء (٢٣ : ١٥٢ ، ١٥٥) .

وبصفة عامة فان تحليل المبررات التى مع او ضد القروض الطلابية - خاصة فى الدول النامية - يجب ان يتم فى ضوء تأثيرها على :

- مستوى الانفاق العـام والخاص على التعليم .
- الالتحاق بالتعليم العالى والطلب الفردى على التعليم .
- كفاءة معاهد التعليم العالى ، متضمنة مسائل الفاقد والتسرب واختيار موضوع الدراسة (٣٨ : ١٢ ، ١٥) .

وقبل تبنى برنامج للقروض الطلابية ، فانه توجد اسئلة متعددة تتطلب الاجابة عليهـا :

- ماذا تحاول السـلطات انجازه من اقامـة برنامج القروض الطلابية ؟ الى اى مدى هذا البرنامج يجعل الدخول الى التعليم العالى ديمقراطيا ، يقـود الطلاب الى تحمل مسئولية تمويل جـزء من تعليمهم ويزيـد موارد التعليم ؟ ما المياكنيزمات الموضـوعة لانجـاز هـذه الاهـداف ؟

● ما المحكـات المستخدمة لتحديد من يستحق الحصول على قرض ؟ كيف تضع هـذه المحكات الاصل الاجتماعى ومستوى الدخـل للطلاب واسرهم فى الاعتبار ؟ كيف يوضع المستوى الاكاديمى للطلاب فى الاعتبار ؟ كيف توزن هـذه المحكات المتعددة ؟

● ما الحد الاقصى لمبلغ القرض وما النفقات التى ربمـا يغطيها ؟ هل يغطى القرض كل نفقات التعليم (متضمنة رسـوم الدراسـة) ونفقات المعيشة ؟ او ما الجـزء الذى ان يغطى من ذلك ؟ هل القروض تعوض الدخل الضائع ؟

● ما شروط السداد ؟ ما فترة المهلة بعد التخرج ، ما طول هـذه الفترة .

● ما معدل الفائدة ، وكم يجب دفعه كل سنة ؟ وبوجه خاص، ما الفرق بين معدل الفائدة على قروض الطلاب ومعدل السوق ؟

● ما مصدر المـال المستخدم لتوفير قروض الطلاب ؟
- ما تكلفة تشغيل البرنامج ؟ (٣٣ : ١٨ - ١٩) .

فى ضوء هـذا تقترح الدراسـة توسيع برنامج القروض الطلابية المحدود الموجود حاليا فى مصر - كما اشير اليه فى جدول (٢) - ليغطى مصروفات الدراسـة والمعيشة لطلاب التعليم العالى . وبالاضافة الى الاخـذ بالاعتبار كل ما أشـير اليـه سـابقا ، يمكن اعفـاء الطلاب الحاصلين على مستويات أكاديمية عالية من سداد قروضهم .

٤ - الضرائب المخصصة للتعليم :

يمكن تمويل التدريب الفنى - خاصة فى الكليات العملية - كليا او جزئيا من مصادر اخرى مثل الضرائب على المصانع والشركات التى تعتبر المستخدم الرئيسى لخريجى التعليم العالى .ففى فرنسا - على سبيل المثـال - خفض معـدل الضريبة فى اول يناير ١٩٧٢ من ٦ر٠٪ الى ٥ر٠٪ من فاتورة مرتبات كل شركة على ان يخصص الدخل منها للتدريب الفنى والحرفى (٣٣ : ١٠) .

٥ - دور المجتمعات المحلية فى تمويل التعليم :

يعطى M.Bray (١٩٨٦) اهمية كبيرة لدور المجتمعات المحلية فى تمويل التعليم مما يعمل على تشجيع المستفيدين منه على تقدير قيمته بدرجة اكبر . كما ان مشاركة الآبـاء فى عملية التمويل هذه يمكن ان تعزز من فعالية الانظمة التعليمية . وقد ارتبطت الحاجة المتزايدة لدور المجتمعات المحليـــة فى تمويل التعليم بزيادة تكلفته ، وبحقيقة ان الحكومات لا تستطيع وحدها تحمل هذه التكلفة . الا ان هذا الدعم من جانب المجتمعات المحلية يتأثر بمدى قوة العوامل الثقافية والاقتصادية السائدة فى البلد . ومن افضل الامثلة المعروفة لدعم المجتمعات المحلية للتعليم ، حركة حارامبى فى كينيا . ففى عام ١٩٨٣ كان ٦ر٤٩٪ من مدارس كينيا الثانوية معاهد حارامبى غير معانة ، وكان ٤ر٢١٪ اخرى مدارس حارامبى معانة (٥ : ١٦٩ - ١٧٠) .

وحيث انـه توجـد فى مصر جامعـة او بعض مؤسسات التعليم العالى فى كل محافظة تقريبا ، فان الدراســة تقترح حث المجتمعات المحلية على الاسهام فى تمويل هذه المؤسسات التعليمية العالية الموجودة فى منطقتهم .

٦ ـ تقوية العلاقة بين مؤسسات التعليم العالى ومواقع الانتاج :

فى هـذا المجال يمكن ان تقوم مؤسسات التعليم العالى بابحاث لايجـاد حلول للمشكلات التى تعانى منها المصانع والشركات . وبهـذا يمكن توفير فرص التدريب المهنى لاعضاء هيئة التدريس ، وتوفيـر موارد اضـافية من خـلال تمويل المصانع والشركات لهـذه الابحاث .

٧ ـ وعلاوة على ذلك ، يمكن تعبئة موارد اضافية للتعليم العـالى من خلال :

(أ) خفض تكلفة الوحدة التعليمية عن طريق تحسين الكفاءة والانتاجية لمؤسسات التعليم العـالى .

(ب) المساعدات الدولية غير المشروطة .

(ج) جعل التخطيط للتعليم العالى اكثر ارتباطا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

المراجـــــع

1 — Arab Republic of Egyypt, National Center for Educational Research, Development of Education in Egypt 1984/85-1985/86, Cairo, 1986.

2 — Atkinson, G. B. J., The Economics of Education, Hodder and Stoughton, London, 1983.

3 — Azad, J.L., Government Support for Higher Education and Research, National Institute of Educational Planning and Administration, Concept Publishing Company, New Delhi, 1984.

4 — Bhandari, R. K., Financing of Education, the Education Quarterly (India), Vol 34, No. 1, Jan., 1982.

5 — Bray, M., Community Financing of Schools in Less Developed Countries : Mechanisms and Issues, Community Development Journal, Vol. 21, No. 3, July, 1986.

6 — Cameron, J., et. al. (eds.), International Handbook of Education systems, Vol. 11, Section B, North Africa and the Middle East, John Wiley & Sons, New York, 1983.

7 — Cohn, E., The Economics of Education, Ballinger Publishing Company, Cambridge, 1979.

8 — Commonwealth Secretariate, Community Financing of Schools: Commonwealth Regional Wrokshop with Special Reference to Southern Africa, Community Resources far Schools in Developing Countries: The Issues, Gaborone, Botswana, 12-19 June 1985.

9 — Coombs, Ph., The World Crisis in Education : The View from the Eighties, Oxford University Press, Oxford, 1985.

يرى Coombs - فيما يتعلق بالمؤشرات المستخدمة - انه يجب التعامل بحذر مع المؤشر الاول نظرا لان نسبة الانفاق العام على التعليم الى الناتج القومى الاجمالى تلعب احيانا بعض الخدع خاصة فى اوقات التباطؤ الاقتصادى مثل ما حدث فى السبعينات وبداية الثمانينات . وذلك لان ميزانيات التعليم تتحرك بقوة الى اعلى من سنة الى اخرى ولا تتحرك بسهولة الى اسفل بسبب انه فى المدى القصير تتكون هذه الميزانيات - بدرجة كبيرة - من تعهدات وتكاليف محددة : فالتلاميذ والمدرسين والمبانى موجودين بالفعل ، كما ان فاتورة مرتبات المدرسين لا يمكن تخفيضها بسهولة . أما الناتج القومى الاجمالى - من جهة اخرى - فانه يمكن ان يتحرك الى اعلى والى اسفل بسرعة كبيرة من سنة الى اخرى . ولذا فانه اذا حدث انخفاض فى الناتج القومى الاجمالى بصورة حادة فى سنة معينة ، فان ميزانية التعليم تظل تشكل نسبة مئوية مرتفعة منه ، حتى لو بدت هذه الميزانية كانها لا تتحرك.

وبالنسبة للمؤشر الثانى فيرى المؤلف انه مقياس اكثر دقة نسبيا للذى يحدث بالفعل وهو يقدم دليلا مباشرا للاولوية النسبية المعطاة للتعليم بالعملة المحلية . أما المؤشر الثالث فهو مقياس للتضحيات العامة من اجل التعليم .

10 — Cronin, J.M., Student Financial Aid: An International Perspectives, Phi. Delta Kappan, Vol. 67, No. 9, May 1986.

11 — Data Calculated from : Unesco, Statistical Yeabook, 1986, Table 3.12.

12 — Eicher, J.C.; and F. Orivel, The Allocation of Resources to Education Throughout the World, Division of Statistics, Office of Statistics, Unesco, Paris, March 1980.

13 — Herold, P.; Q. Khan, and H. Reiff, Public Expenditure on Education in Countries of Asia and the Pacific : Goals, Trends (1970-1980) and Future Prospects, Unesco/EPP, Paris, 1983.

14 — Hicks, A.; and A. Kubisch, Cutting Government Expenditure

in LDCs, Finance & Development, VOI. 21, NO. 3, Sept., 1984.

15 — Islam, T., An Analysis of Puplic Recurring Expenditure on Higher Education in Bangldesh, University Grand Commission, Dacca, 1975.

16 — Jallad, J. - P., Financing Higher Education : The Equity Aspects, Comparative Education Review, VOI. 22, NO. 2, Jnue 1978.

17 — Lewin, K., Educational Finance in Recession, Prospects, VOI. XVI, No. 2, 1986.

18 — Mingat, A., and G. Psacharopoulos, Financing Education in Sub-Saharan Africa, Finance & Development, Vol. 22, No. 1, March 1985.

19 — Open University, The Costs of Education, Block 7 : Education and the Future, Contemporary Issues in Education, The Open University Press, Milton Keynes, U.K., 1981.

20 — Polish People's Republic, Ministry of Education and Upbringing, Develoment of Education in the Years 1984-1986, Report for the International Bureau of Education in Geneva for the 40 th Session of the International Conference on Education, Warsaw, June 1986.

21 — Psacharopoulos, G., Higher Education in Developing Countries : A Cost-Benefit Analysis, World Bank Staff Working Paper No. 440, World Bank, Washington, D. C., Nov., 1980.

22 — Psacharopoulos, G., The Economics of Higher Education in Develoing Countries, Comparative Education .Review, Vol 26, No. 2, June 1982.

23 — Psacharopoulos, G.; and M. Woodhall, Education for Development : An Analysis of Investment Choices, A World Bank Publication, Oxford University Press,Oxford, 1985.

25 — Republic of Korea, Ministry of Education, Education in Korea 1984/85, Seoul, 1985.

25 — Republic of korea, Ministry of Education, Education in Korea 1985/86, Seoul, 1986.

26 — Sanyal, B. C., Higher Education and Employment : An International Analysis, Unesco/IIEP, Falmer Press, Sussex & Unesco Press, Paris, 1987.
(In Printing).

27 — Sanyal, B.; and J. Case, Higher Education and the Labour Market in Zambia, Unesco, Paris and WNZA, Lusaka, 1976.

28 — Sanyal, B.; et.al., University Education and the Labour Market in the Arab Republic of Egypt, Unesco/IIEP, Pergamon Press, Paris, 1982.

29 — Scott, P. Higher Education : The Next 20 Years, International Journal of Institutional Management in Higher Education, Vol, 9, No. 2, July 1985.

30 — Shulman, C.H., Financing Higher Education, ERIC/Higher Education, Research Report, Washington, D.C., Sept., 1971.

31 — Tilak, T. B. G., Educational Finance in India, National Institute of Educational Planning and Administration, New Delhi, 1986.

32 — Unesco, Division of Staistics on Education, office of Staistics, Public Expenditure on Education in the World : Regional and Country Trends, 1972-1982, Unesco, Paris, April 1985.

33 — Unesco, Division of Educational Policy and Planning, Educational Costs and Finance, Training Materials in Educational Planning, Administrotion and Facilities, Module VI, Unesco, Paris, 1985.

34 — Unesco, Statistical Yearbook, 1986.

35 — Vredeveld, G. M., Distributional Impacts of Alternative Methods of Financing Higher Education, Journal of Higher Education, Vol. 49, No.1, 1978.

36 — Williams, P., Non-government Resources for Education With Special Reference to Community Financing, Prospects, Vol. XVI, No.2, 1986.

37 — Woodhall, M., The Use of Student Loans in the Finance of Higher Education : A Summary of Western Experience, Journal of Higher Education, Vol. 5, No.3, Spring 1980.

38 — Woodhall, M., Student Loans as a Means of Financing Higher Education : Lessons from International Experience, World Bank Staff Working Paper No. 599, World Bank, Washington, D.C., 1983.

39 — World Bank, Financing Education in Developing Countries : An Exploration of Policy Options, World Bank, Washington, D.C., 1986.

٤٠ - يجب توخى الحذر عند التحليل المقارن للبيانات المعبر عنها بالدولار الامريكى بسبب الحقيقة القائلة بان معدلات التغيير الرسمية المستخدمة فى التحويلات تنتج قيما غير حقيقية للدولار الامريكى لعدد من الدول . بالاضافة الى ان هذه القيم يعبر عنها بالاسعار الجـــارية ولـــذا فهى تتأثر بالتضخم .

41 — For more details, see for example :

Sanyal, B., Higher Education and Employment : An International Comparative Analysis, Op. Cit., pp. 84 — 85.

— Carnoy, M., Educational Reform and Planning in the Current Economic Crisis, Prospects, Vol. XVI, No. 2, 1986, pp. 208 — 210 .

— Eicher, J.C., and F. Orivel, the Allocation of Resources to Education Throughout the World, Op. Cit., pp. 9 — 11.

— Herold, P.; Q. Khan; and H. Reiff, Public Expenditure on Education in Countries of Asia and the Pacific, Op. Cit., pp. 12 — 13.

— Orivel, F., Economic Crisis and Educational Crisis : Looking Ahead, Prospects, Vol. XVI, No. 2, 1986, pp. 198 — 200.

— Psacharopoulos, G., and M. Woodhall, Education for Development, Op. Cit., pp. 128 — 129.

— Tilak, J.B.G., Educational Finance in India, Op. Cit., p. 3.

— Unesco, Division of Statistics on Education, Office of statistics, Public Expenditure on Education in the World : Regional and Country Trends, 1970 — 1982, Unesco, Paris, April 1985, pp. 5 — 6.

«« (الملاحـق) »»

ملحـــق رقـم (١)

الانفـاق على التعليـم كنسـبة مئـوية من الميزانية العامة الكليـة فى المانيـا الاتحـادية

السـنة	الكلى	النسـبة المئـوية للانفـاق					
		التعليم خارج المدرسة للشباب	المـدارس	التعليم العـالى	التعليم المستمر	الترقيات	الابحاث المشتركة
١٩٦٥	١١ر٢	٠ر٤	٧ر٣	٢ر٥	٠ر٢	٠ر٣	٠ر٥
١٩٧٠	١٤ر١	٠ر٥	٨ر٤	٣ر٥	٠ر٣	٠ر٨	٠ر٦
١٩٧٥	١٥ر٨	٠ر٧	٩ر٢	٣ر٨	٠ر٣	١ر٢	٠ر٧
١٩٨٠	١٥ر١	٠ر٧	٨ر٦	٣ر٥	٠ر٥	١ر٢	٠ر٧
١٩٨٥	١٤ر١	٠ر٧	٧ر٨	٣ر٥	٠ر٥	٠ر٩	٠ر٨
١٩٨٦	١٤	٠ر٧	٧ر٦	٣ر٥	٠ر٥	٠ر٩	٠ر٨

المصـــدر :

Federal Republic of Germany, Federal Ministry of Education and Science, Basic and Structural Data 1986/1987, Bonn, Nov., 1986, P.107.

ملحـــق رقم (٢)

حصة ميزانية الدولة المنفقة على التعليم فى بولنـدا

السـنة	النسبة المئوية لميزانية الدولة المنفقة على التعليم
١٩٨٣	٩ر١
١٩٨٤	٩ر٥
١٩٨٥	٩ر٥
١٩٨٦ (مخطط)	٩ر٣

Polish People 's Republic, Ministry of Education and Upbringing, Development of Education in the Years 1984/1986, Report for the International Bureau of Education in Geneva for the 40 th Session of the International Conference on Education, Warsaw, June, 1986, P. 13.

ملحـق رقم (٣)

الانفاق العام على التعليم كنسبة مئوية من الميزانية القومية فى الصين

السـنة	الانفـاق العـام على التعليـم كنسبة مئوية من الميزانية القومية
١٩٨٠	٧ر٧٧
١٩٨١	٩ر١٩
١٩٨٢	١٠ر٠٣
١٩٨٣	٩ر٨٩
١٩٨٤	٩ر٩٨
١٩٨٥	٩ر٩٨

المصـدر :

People's Republic of China, State Education Commission, Department of Planning, Achievement of Education in China, Statistics 1980/1985, People's Education Press, Beijing, 1986.

ملحـــق رقم (٤)

توزيع الانفاق الجارى العام على التعليم
فى بعض الدول حســب مستوى التعليم

الـدولة	السـنة	المستوى الاول	المستوى الثالث
البرازيـــــل	١٩٧٦	٤٥ر٤	٢٢ر٨
	١٩٨٣	٤٤ر٢	١٩ر٩
		*	
الصـــــين	١٩٧٥	٨٥ر٢	١٤ر٨
		*	
	١٩٨٢	٧٩ر٤	٢٠ر٦
		*	
مصـــــر	١٩٧٥	٧٠ر٠	٣٠ر٠
		*	
	١٩٨١	٦٨ر٠	٣٢ر٠
فرنســـــا	١٩٨٠	٢٢ر٠	١٢ر٥
	١٩٨٢	٢١ر٤	١٢ر٦
اليـــــابان	١٩٧٥	٣٩ر١	١٠ر٢
	١٩٨٢	٣٧ر٧	١٠ر٥
كينيـــــا	١٩٧٥	٦٥ر٤	١١ر٠
	١٩٨٤	٦٠ر٤	١٣ر٣
جمهـــــورية	١٩٨٠	٤٩ر٩	٨ر٧
كوريـــــا	١٩٨٤	٤٨ر٨	١٢ر٣
ماليـــــزيا	١٩٨٠	٣٥ر٠	١٢ر٤
	١٩٨٤	٣٩ر٧	١٤ر٠
المغـــــرب	١٩٧٦	٣٩ر٥	١٣ر٤
	١٩٨٣	٣٦ر٥	١٨ر٩

تابـع ملحـق رقم (٤)

الـدولة	السـنة	المستوى الاول	المستوى الثالث
المملكـــــة	١٩٧٥	٢٢ر٥	٢٠ر٧
المتحـــــدة	١٩٨٣	٢٢ر٣	٢١ر٧
		*	
الولايـــات	١٩٧٥	٦٧ر٥	٣٢ر٥
		*	
المتحـــــدة	١٩٨١	٦٣ر٤	٣٦ر٦
الاتحـــــاد	١٩٧٥	٣٨ر٢	١٣ر٢
الســـــوفيتى	١٩٨٤	٣٤ر٠	١٣ر٥

* هذا الرقم خاص بكل المراحل قبل العالى

المصـــدر :

Unesco, Statistical Yearbook, 1986, Table 4. 3.

ملحـق رقم (٥)

متوسـط الزيـادة السـنوية للقيـد
فى مسـتوى التعليم الاول والثـانى

النسبة المئوية للزيادة السنوية

المنطقـة	السـنة	المستوى الاول	المستوى الثانى
افريقيـا (ماعـدا	٧٠-١٩٨٠	٨ر٤	١٤ر٦
الدول العربيـة)	٨٠-١٩٨٤	٢ر٧	١٠ر٣
آسـيا (ماعـدا	٧٠-١٩٨٠	٣ر١	٦ر٠
الدول العربيـة)	٨٠-١٩٨٤	٠ر٧	١ر٦
الدول العربيـة	٧٠-١٩٨٠	٥ر١	٩ر٤
	٨٠-١٩٨٤	٣ر٩	٦ر٧
أوربـا (متضمنة	٧٠-١٩٨٠	-١ر٢	١ر٦
الاتحاد السوفيتى)	٨٠-١٩٨٤	-٠ر٦	٠ر٠
أمريكـا اللاتينيـة	٧٠-١٩٨٠	٣ر٤	٨ر٠
والكـاريبى	٨٠-١٩٨٤	١ر٦	٣ر٩
امريكـا الشـمالية	٧٠-١٩٨٠	-٠ر٩	-١ر٨
	٨٠-١٩٨٤	-٠ر٥	-١ر٢
الدول المتقـدمة	٧٠-١٩٨٠	-٠ر٨	٠ر٧
	٨٠-١٩٨٤	-٠ر٦	٠ر٢
الدول النامية	٧٠-١٩٨٠	٣ر٦	٧ر٠
	٨٠-١٩٨٤	١ر٢	٢ر٦

المصـدر :

Unesco, Statistical Yearbook, 1986, Table 2-2.

ملحـــق رقم (٦)

توزيـــع القيـــد الكـــلى حســـب مســـتوى التعليـــم

المنطقة	السنة	النسبة المئوية للقيد المستوى الاول	المستوى الثانى	المستوى الثالث
العالم ككل	١٩٧٠	٦٩ر٨	٢٥ر٦	٤ر٦
	١٩٧٥	٦٧ر٥	٢٧ر٣	٥ر٢
	١٩٨٠	٦٥ر٨	٢٨ر٦	٥ر٦
	١٩٨٣	٦٥ر٢	٢٨ر٨	٥ر٩
	١٩٨٤	٦٤ر٨	٢٩ر٢	٦ر٠
افريقيـــا	١٩٧٠	٨٥ر٨	١٣ر٠	١ر٢
	١٩٧٥	٨٢ر١	١٦ر٢	١ر٧
	١٩٨٠	٧٩ر٧	١٨ر٤	١ر٨
	١٩٨٣	٧٦ر٦	٢١ر٤	٢ر١
	١٩٨٤	٧٥ر٨	٢٢ر١	٢ر١

المنطقة	السنة	النسبة المئوية للقيد المستوى الاول	المستوى الثانى	المستوى الثالث
اوربـــا (متضـــمنة الاتحـــاد الســـوفيتى)	١٩٧٠	٥٦ر٣	٣٦ر٥	٧ر٢
	١٩٧٥	٥٠ر٠	٤١ر٢	٨ر٨
	١٩٨٠	٤٨ر٦	٤١ر٥	٩ر٩
	١٩٨٣	٤٨ر١	٤١ر٦	١٠ر٣
	١٩٨٤	٤٧ر٧	٤١ر٨	١٠ر٥
اوقيانوســـيا	١٩٧٠	٦١ر٨	٣٢ر٨	٥ر٣
	١٩٧٥	٥٦ر٥	٣٥ر٧	٧ر٨
	١٩٨٠	٥٦ر٦	٣٤ر٧	٨ر٧
	١٩٨٣	٥٤ر٠	٣٦ر٧	٩ر٣
	١٩٨٤	٥٢ر٨	٣٧ر٧	٩ر٥

تابـع ملحـق رقـم (٦)

المنطقة	السنة	النسبة المئوية للقيد: المستوى الاول	المستوى الثانى	المستوى الثالث
أمريكا	١٩٧٠	٦٦ر٩	٢٤ر٠	٩ر١
	١٩٧٥	٦٤ر٢	٢٤ر٤	١١ر٤
	١٩٨٠	٦٤ر٤	٢٣ر٤	١٢ر٢
	١٩٨٣	٦٤ر١	٢٣ر٥	١٢ر٤
	١٩٨٤	٦٣ر٧	٢٣ر٧	١٢ر٦
آسيا	١٩٧٠	٧٥ر٠	٢٢ر٩	٢ر١
	١٩٧٥	٧٢ر٨	٢٤ر٨	٢ر٤
	١٩٨٠	٦٩ر١	٢٨ر٠	٢ر٩
	١٩٨٣	٦٨ر٦	٢٨ر١	٣ر٣
	١٩٨٤	٦٨ر٠	٢٨ر٦	٣ر٤

المنطقة	السنة	النسبة المئوية للقيد: المستوى الاول	المستوى الثانى	المستوى الثالث
الدول المتقدمة	١٩٧٠	٥٤ر٨	٣٥ر٧	٩ر٥
	١٩٧٥	٤٩ر٩	٣٨ر٣	١١ر٨
	١٩٨٠	٤٩ر٤	٣٧ر٤	١٣ر١
	١٩٨٣	٤٨ر٩	٣٧ر٥	١٣ر٦
	١٩٨٤	٤٨ر٤	٣٧ر٨	١٣ر٨
الدول النامية	١٩٧٠	٧٨ر١	٢٠ر١	١ر٨
	١٩٨٥	٧٥ر٠	٢٢ر٥	٢ر٤
	١٩٨٠	٧١ر٦	٢٥ر٥	٢ر٩
	١٩٨٣	٧٠ر٩	٢٥ر٨	٣ر٣
	١٩٨٤	٧٠ر٣	٢٦ر٤	٣ر٤

المصـــدر :

Unesco, Statisfical Yearbook, 1986, Table 2-3.

ملحـق رقم (٧)

تطور اعـداد الطلاب المقيدين فى الجامعات المصرية

الجامعـــة	١٩٨١/٨٠	١٩٨٢/٨١	١٩٨٣/٨٢	١٩٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤
القـــاهرة	٩٥١٥٤	٩٨٠٧٥	٩٥٩٣٥	٩٥٩٧٣	٩٦٤٣٢
الاسكندرية	٧٧٤٥٠	٧٩٠١٩	٨٢٠١٠	٨٠٢١١	٧٧٠٦٥
عين شمس	٨٩٨٨٢	٩٨١٤٣	١٠١٠٧٧	١٠٤٦٦٧	١٠٢٣٩٣
أســـيوط	٣٥٩٣١	٣٨٣٢٦	٣٩٥٢٩	٤٣٣٥٤	٤٣٦٨١
طنطـــا	٢٥٥١٤	٢٨٠٠٤	٣٣٢٠٠	٣٨٤٤٨	٤١٩٣٤
المنصـــورة	٣٧٧٣٨	٤٠٢٨٩	٤٢٩٥٦	٤٣١٤٠	٤١٣٦٧
الزقازيـــق	٥٤٨٦٦	٦١٥٦٦	٦٤٩٢٤	٧١٨٣٢	٧١٩٢٥
حلـــوان	٣١٠٣٧	٢٩٩٦٠	٣١٤٠١	٣١٥٣٤	٣٢٩٨٥
المنيـــا	١١١٩٩	١٠٢١٦	١٠٠٧٣	١٠٠٨٧	١٥٣٦٣
المنوفيـــة	١١٧١١	١٤٢١١	١٥٧٣٣	١٨١٠٣	١٨١٤٥
قناة السويس	٨٠٥٣	٨٦٨٥	٨٩١٨	١٠١٦٣	١١١١١
الاجمـــالى	٤٧٨٥٣٥	٥٠٨٤٣٨	٥٣٠٧٥٦	٥٥٢٥١٢	٥٥٢٤٠١

ملاحظات : (١) الجامعات مرتبة حسب تاريخ الانشاء .

(٢) البيانات عن جامعة الازهر غير متضمنة .

المصـــدر : جمهورية مصر العربية ، المجلس الاعلى للجامعات ، قسم الاحصاء ، القاهرة ، ١٩٨٦ .

ملحـق رقم (٨)

نسـب القيد فى التعليم العالى فى بعض الدول كنسبة مئـوية من الفئـة العمـرية المقـابلة

الـــدولة	السـنة	القيد كنسبة مئوية من (٢٠ ـ ٢٤)	الـــدولة	السـنة	القيد كنسبة مئوية من (٢٠ ـ ٢٤)
الجـــــزائر	١٩٧٥	٣ر٢	جمهـــورية	١٩٧٥	٩ر٦
	١٩٨٠	٤ر٩	كوريـــــا	١٩٨٠	١٥ر٠
	١٩٨١	٤ر٧		١٩٨٢	٢١ر٧
	١٩٨٢	٥ر٥		١٩٨٣	٢٣ر٩
	١٩٨٤	٥ر٨		١٩٨٤	٢٦ر١
الارجنتـــــين	١٩٧٥	٢٧ر٢	نيجيـــريا	١٩٧٥	٠ر٨
	١٩٨٠	٢١ر٦		١٩٨٠	٢ر٢
	١٩٨٣	٢٥ر٢		١٩٨١	٢ر٥
	١٩٨٤	٢٩ر٣		١٩٨٢	٠٠٠
	١٩٨٥	٣٦ر٤		١٩٨٣	٣ر٣
الصـــــــين	١٩٧٥	٠ر٦	المملكـــــة	١٩٧٥	١٨ر٩
	١٩٨٠	١ر٣	المتحـــدة	١٩٨٠	٢٠ر٢
	١٩٨٢	١ر٣		١٩٨١	٢٠ر٤
	١٩٨٣	١ر٣		١٩٨٢	٢٠ر٣
	١٩٨٤	**١ر٤**		١٩٨٣	٢٠ر٣

تابـع ملحـق رقـم (٨)

الـــدولة	السـنة	القيد كنسبة مئوية من (٢٠ ـ ٢٤)	الـــدولة	السـنة	القيد كنسبة مئوية من (٢٠ ـ ٢٤)
فرنســـــا	١٩٧٥	٢٤ر٥	الولايـــات	١٩٧٥	٥٧ر٣
	١٩٨٠	٢٥ر٥	المتحـــدة	١٩٨٠	٥٦ر٠
	١٩٨١	٢٧ر٢		١٩٨٢	٥٦ر٤
	١٩٨٢	٢٧ر٨		١٩٨٣	٥٦ر٤
	١٩٨٣	٢٦ر٨		١٩٨٤	٥٧ر٣
اليـــــابان	١٩٧٥	٢٤ر٠	الاتحـــاد	١٩٧٥	٢٢ر٢
	١٩٨٠	٣٠ر٥	الســوفيتى	١٩٨٠	٢١ر٢
	١٩٨٢	٣٠ر٣		١٩٨٢	٢١ر٣
	١٩٨٣	٣٠ر٢		١٩٨٣	٢١ر٢
	١٩٨٤	٢٩ر٦		١٩٨٤	٢١ر٤

... بيانات غير متـاحة .

المصـــدر :

Unesco, Statistical Yearbook, 1986, Table 3-2.

ملحـــق رقـم (٩)

الانفـاق العـام على التعليم في بعض الـدول كنسـبة مئـــوية من النـــاتج القـومى الاجمالى ومن الانفاق العام الكلى

الـدولة	السـنة	الانفـاق التعليمى الكلى		الانفـاق التعليمى الجارى	
		كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى	كنسبة مئوية من الانفـاق الحكومى الكلى	كنسبة مئوية من الانفـاق الكـــلى	كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى	كنسبة مئوية من الانفـاق الحكومى الجارى
مصـــــر	١٩٧٥	٥ر٠	٠٠٠	٨٦ر٤	٤ر٣	٠٠٠
	١٩٨١	٤ر٥	٩ر٤	٧٨ر٦	٣ر٥	١٠ر١
	١٩٨٣	٤ر١	٨ر٩	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
المغـــرب	١٩٧٥	٤ر٨	١٤ر٣	٨٦ر٢	٤ر٢	٢٠ر٤
	١٩٨٠	٦ر١	١٨ر٥	٨١ر٠	٤ر٩	٢٣ر٣
	١٩٨٣	٧ر٤	٢٢ر٠	٧٢ر٥	٥ر٤	٢٧ر٤
نيجيـــريا	١٩٧٦	٤ر٣	١٦ر٥	٥١ر٠	٢ر٢	٢٧ر٣
	١٩٧٩	٣ر٩	١٦ر٢	٦٥ر٨	٢ر٥	٣٢ر٨
	١٩٨٣	٢ر٢	٩ر٣	٥٨ر٩	١ر٣	١٦ر٢
الهنـــد	١٩٧٥	٢ر٨	٨ر٦	٩٩ر١	٢ر٨	٥١ر١
	١٩٨٠	٣ر٠	١٠ر٠	٩٨ر٨	٢ر٩	٠٠٠
	١٩٨٢	٣ر٢	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠

تابـع ملحـق رقـم (٩)

الـدولة	الســنة	الانفــاق التعليمى الكلى		الانفــاق التعليمى الجارى	
		كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى	كنسبة مئوية من الانفــاق الحكومى الكلى	كنسبة مئوية من الانفــاق الكـــــلى	كنسبة مئوية من الناتج القومى الاجمالى	كنسبة مئوية من الانفــاق الحكومى الجارى
اليـــابان	١٩٧٥	٥ر٥	٢٢ر٤	...	٣ر٩	...
	١٩٨٠	٥ر٩	١٩ر٦	...	٤ر٠	...
	١٩٨٢	٥ر٧	١٩ر١	...	٣ر٩	...
ماليـــزيا	١٩٧٥	٦ر٣	١٩ر٣	٨٤ر٩	٥ر٤	٢٣ر٦
	١٩٨٠	٦ر٢	١٤ر٧	٨٣ر٠	٥ر١	١٨ر٤
	١٩٨٤	٦ر٤	...	٨١ر٥	٥ر٢	...
المملكة المتحدة	١٩٧٥	٦ر٧	١٤ر٣	٨٩ر٦	٦ر٠	...
	١٩٨٠	٥ر٧	١٣ر٩	٩٤ر١	٥ر٤	...
	١٩٨٣	٥ر٣	١١ر٥	٩٥ر٥	٥ر٠	١١ر٨

... بيـانات غير متـاحة :

المصـــــدر :

Unesco, Statistical Yearbook, 1986, Table 4-1.

ملحـق رقم (١٠)

تطـور ميزانية التعليم الجامعى فى مصر

(بالآلاف)

السـنة	الميزانية بالجنيهات المصرية	الزيادة السنوية٪
١٩٧٥	٥٤٢٥٥	—
١٩٧٦	٦٦٣٨٠	٢٢
١٩٧٧	٨٧٥٨٣	٣٢
١٩٧٨	١٢٠٥٩٣	٣٨
١٩٧٩	١٤٠٩٢٥	١٧
١٩٨٠	١٧٢٠٧٠	٢٢
١٩٨١/٨٠	١٨٢٩٠٤	٦
١٩٨٢/٨١	٢٣٩٥١٣	٣١
١٩٨٣/٨٢	٣٤٢١٤٢	٤٣
١٩٨٤/٨٣	٤٢٣٢٤٩	٢٤
١٩٨٥/٨٤	٥٣٢٢١٩	٢٦

المصـــــدر :

جمهورية مصر العربيـة ، المجلس الاعلى للجامعـات ، ادارة الاحصاء ، ميزانيات الجامعات المصرية : ٧٥-١٩٨٤/٨٣ ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

ملحق (١١)

تطـور الميزانيات بالجامعات المصرية المختلفـــة بآلاف الجنيهـــات المصرية

السنة	القاهرة			الاسكندرية			عين شمس			اسيوط			طنطا			المنصورة			الزقازيق			حلوان			المنيا			المنوفية			قناة السويس		
	الكمية	الزيادة السنوية ٪		الكمية	الزيادة السنوية ٪		الكمية	الزيادة السنوية ٪		الكمية	الزيادة السنوية ٪		الكمية	الزيادة السنوية ٪		الكمية	الزيادة السنوية ٪		الكمية	الزيادة السنوية ٪		الكمية	الزيادة السنوية ٪		الكمية	الزيادة السنوية ٪		الكمية	الزيادة السنوية ٪		الكمية	الزيادة السنوية ٪	
١٩٣٥	١٥٠٢٤	—		١٠٨٣٧	—		٩٥٢٠	—		٧٩٦٨	—		٤٢٦٠	—		٢٥٣٣	—		٣٠٧٣	—		—	—		—	—		—	—		—	—	
١٩٣٦	١٦٠٤٢	٧		١١٣٠٧	٤		١٠٢٣٤	٨		٨٩٣٦	٩٩		٤٨٦٤	١٤		٢٧٣٧	٣٤		٣٣٩٢	١٠		٦٨٦٨	—		—	—		—	—		—	—	
١٩٣٧	١٩٢٢٦	٢٠		١٣٢١١	١٧		١٢٥٤٤	٢٣		٩٠١٦	٧٨		٥١٩٧	٦		٦١١٧	٢٩		٥٦١٠	٦٥		٨٨٢٨	٢٩		٢٩٣٩	—		٢٤١٢	—		٢٥٠٠	—
١٩٣٨	٢٥٦١٥	٣٣		١٦٤١٦	٢٤		٢٠٤٦٥	٦٣		١٢٨٠٣	٤٢		٧١٤٤	٣٨		٨٥٠٢	٣٩		٧٦٩٣	٣٧		١٠٣٢٥	١٧		٤٥٨٥	٥٦		٣٦٦٦	٥٢		٣٣٧٩	٣٥
١٩٣٩	٢٨٢٧٤	١٠		٢٠٦٩٦	٢٦		٢١٦٩٦	٦		١٤٠٤١	١٠		٨٩٩٦	٢١		١٠٠٦٣	١٨		١١٣٣١	٥٢		١١٠٣٣	٧		٤٩٦٢	٨		٤٩٦٧	٣٥		٤٧٩٦	٤٢
١٩٤٠	٣٠٤٩٢	٨		٢٢٧٥٦	١٠		٢٦٨١٢	٢٣		١٨٠٤٩	٢٩		١٢٣٦٧	٤٣		١٣٠٥٥	٣٠		١٥٠٥٨	٣٨		١٢٣٥٣	١٢		٦٧٢٨	٣٦		٧٠٥٢	٤٢		٣٣٤٦	٥٣
١٩٤١/٤٠	٣٤٠٧٧	١٢		٢٣٤٦٩	٣		٢٧٧٢١	٣		١٧٧٣٨	٣-		١٢٤٣٨	١٨-		١٣٦٣٣	٤		٢٠٣٤٧	٣٥		١٢٥٨٨	٢		٦٩٥٨	٣		٧١٨٠	٢		٦٧٥٦	٨-
١٩٤٢/٤١	٤٥٤٢٨	٣٣		٢٣٤٥٢	٢٨		٣٥٥٨٣	٢٨		٢٠٢٤٤	١٤٠		١٨٨٦٦	٥٢		١٨٦٠٤	٠٣٦		٢٤٧٦٤	٢٢		١٥٦١٧	٢٤		٩٥٢٧	٣٧		٩٤٥٦	٣٢		٨٩٧٢	٣٣
١٩٤٣/٤٢	٦٢٣٢٦	٣٧		٤٦١٠١	٤٢		٦٠٣٥٧	٦٩		٣٠٨٦٦	٥٢		٢٢٣٨٢	١٩		٢٦٣٨٨	٤٢		٣٥٦٢٣	٤٤		١٩٢٨٤	٢٣		١٣٣٢١	٤٧		١٤٥٢١	٥٤		١١٩٧٣	٣٣
١٩٤٤/٤٣	٩٤٢٥٦	٤٤		٤٧٤١٠	٣		٦٥٢١٧	٨		٣٨٣٥٧	٢٤		٣٠٠١٤	٩٤		٣٠٦٣٣	١٦		٤٥٥٢٢	٢٨		٢٣٥٨٤	١٧		١٨١٣٠	٤٧		١٦٠٦٠	١١		١٤٨٦٦	٢٤

المصدر : المرجع السابق

MOBILIZING ADDITIONAL FINANCIAL RESOURCES FOR HIGHER EDUCATION IN EGYPT

Dr. M.S. El-Hout

Educators and economists agree that higher education undergoes a severe financial crisis - a crisis which has forced some institutions to limit the development of new programmes and activities, give inadequate support to existing programmes, or to close some down completely. It is obvious that the three basic options open to any government faced with this crisis are : first, to reduce the educational provision it is actually making or intending to make. Second, to operate the system more cheaply without loss of quantity or quality. Third, to mobilize additional resources.

By describing sources of financing higher education in Egypt and some other countries, highlighting development of enrolment, analysing public expenditure in terms of ratio of public expenditure on education to GNP, percentage of total public budget allocated to education, and expenditure on education per inhabitant, and highlighting the international experience about alternative ways to mobilize additional resources for education, the study has found that there is no option but to adopt all or some of the following ways to diversify and increase the resources available to higher education in Egypt : recovering costs and reallocating resources, increasing fees of student housing, providing loans and selective scholarships, earmarked taxes, community financing, strengthening the relationship between higher eduction institutions and enterprises, and reducing unit cost by improving efficiency and productivity.